

الفصل التاسع

مشكلات أساسية حول الأسرة والتصنيع

دكتوراه علياء شكرى

مقدمة :

لعل من أعقد المشكلات التي تواجه علم الاجتماع العائلي موضوع مكانة الأسرة النووية ودورها في المجتمع الإنساني ، ليس فقط بسبب عموميتها ، وإنما كذلك وبالأخص بسبب ظروف نشأتها وعلاقتها بالتصنيع .

ففيما يتعلق بعمومية الأسرة النووية هناك خطر يترتب على المبالغة في هذه النظرية ، وأعني هنا خطر الخلط بين مفهوم الأسرة (وهو مفهوم سوسيولوجي إنساني) ومفهوم جماعة التكاثر (وهو مفهوم بيولوجي) ، وتعليقنا على ذلك أنه ما من شك في عمومية نظام الأسرة ، ولكن من المؤكد أيضاً أن الظروف والتصورات الاجتماعية الموجودة في كل مجتمع هي التي تحدد أصغر وحدة من وحدات القرية في هذا المجتمع . يضاف إلى ذلك آثار الظروف البنائية التي تحدد حجم الأفراد المتعاونين داخل كل أسرة ، فتزيد من هذا الحجم أحياناً وتحد منه أحياناً أخرى . في مدن البلاد النامية يميل المهاجر الجديد من الريف إلى الإقامة - على الأقل خلال الفترة الأولى من إقامته - مع إحدى الأسر القرية التي تنتمي إلى نفس قرينته . والمتوقع أن يجد له أقاربه الذين سبقوه إلى المدينة مكاناً له في نطاق الأسرة أو يقدموا له على الأقل الطعام والمسكن على أساس مؤقت أو لمدة طويلة حين استقرار أحواله . وليس لمثل هذه الضيافة الإجبارية - كما يوضح جيرالد بريز Gerald Breese حدود قانونية ، مما يترتب عليه احتمال أن تمتد إقامة كل قادم جديد من القرية إلى المدينة داخل هذا النسق لفترات طويلة من الزمن ^(١) .

(١) بل ويضيف جيرالد بريز إلى ذلك أن من الشائع تماماً في مدن البلاد النامية أن تأوي الأسرة بعض الغرباء وتقدم لهم إقامة كاملة (أى السكن والطعام) ، أو السكن فقط ، فيشاركوا الأسرة حياتها ومصيرها . وتفضل الأسر الحضرية ذلك لما ينطوي عليه هذا من مزايا اقتصادية . وقد لا يكون هؤلاء =

وهناك بالمثل شواهد على ظواهر في هذا الاتجاه المعاكس ، أى على تقلص حجم الأسرة بفعل ظروف اجتماعية . والمثال الشهير على ذلك : الظاهرة التى نجدها فى الكيبوتزات الإسرائيلية ، حيث يعزل الأطفال •كأنيما عن آبائهم على نحو معين ، دون أن يؤدي ذلك — مع هذا — إلى اختفاء الأسرة النووية . وبدال على ذلك الباحثون الإسرائيليون بوجود علاقات تفاعل عديدة ومتنوعة بين أولئك الآباء والأبناء برغم هذا الانفصال المكاني (٢) .

غير أن هذه المسائل جميعاً تهبط إلى مرتبة ثانوية بالقياس إلى الموضوعات الأكثر إلحاحاً والأكثر لفتاً للنظر . وأعنى هنا موضوعين اثنين ، أولهما : علاقة الأشكال الأسرية الكبيرة بالأشكال الأسرية الأصغر ، وإن شئنا مزيداً من التحديد علاقة الأسرة الممتدة بالأسرة النووية بالذات . وأعنى ثانياً : علاقة الأشكال الصغيرة من الأسرة بالتصنيع ، خاصة بعد أن اتضح أن الأسرة النووية تتفوق عددياً (أى تزيد نسبتها) فى ظل المجتمع الصناعى .

وسوف نركز تحليلنا فى هذا المقال على دراسة هاتين النقطتين وإلقاء مزيد من الضوء عليهما ، أملاً فى الوصول إلى موقف منهما يكون أكثر سلامة من الناحية العلمية .

=الأشخاص مهاجرين من نفس المنطقة أوفس القرية التى جاءت منها الأسرة ، فيدخلون بذلك فى صراعات محتملة راجعة إلى الاختلافات فى البيئة ، والعادات الغذائية ، وما إلى ذلك من أمور .
قارن جيرالد بريز ، مجتمع المدينة فى البلاد النامية ، ترجمة وتقديم محمد الجوهري ، دارنهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٧٢ وما بعدها .

Spiro, Melford, Is the family Universal ? — The sraeli Case", in : American (٢)
Anthropologist, Vol. 56 (1954).

وقد نشر نفس المقال مع كلمة إضافية فى الكتاب التالى :

Bell, Norman and Ezra Vogel, (Eds.) A Modern Introduction to the family, Glencoe,
Illinois, 1960.

وكذلك مقال رينيه كونيج :

René Konig, "Soziologie der Familie", in : Handbuch der
empirischen Sozial forschung, Bd. 11, Ed. By. R. Konig, pp. 172-305.

(رينيه كونيج ، علم الاجتماع العائلى) خاصة صفحة ٢١٠) .

أولاً : الأسرة النووية والأسرة الممتدة

يمكن القول بأن الكثرة الغالبة من علماء الاجتماع البارزين — خاصة من جيل الرواد — كانوا يميلون إلى الاعتقاد بأن الأسرة تتطور من أشكال كبيرة إلى ممتدة إلى أشكال أصغر فأصغر باستمرار . من هذا مثلاً ، رأى دوركايم الذي كان يعتقد أن الأسرة أخذت في ظل الثقافات الراقية القديمة تنقلص من أكبر أشكالها المعروفة إلى أشكال أصغر فأصغر . ولو أنه لم يستبعد احتمال بقاء بعض الأشكال القديمة في فترات أحدث تاريخياً . وهكذا استطاع أولئك العلماء أن يحددوا الأنماط الأسرية التالية التي كانوا يعتقدون أنها كانت موجودة في مجتمعات العالم القديم .

(أ) الجماعات القرابية الشديدة الاتساع من ذلك النوع الذي كان موجوداً في الإمبراطورية الرومانية القديمة .

(ب) الأسرة الكبيرة التي كانت تتكون من الإخوة وزوجاتهم وأولادهم الذين يعيشون معاً في ظل حياة مشتركة لا تعرف تقسيم الميراث .

(ج) الأسرة الأبوية الكلاسيكية وهي الأسرة التي تضم أجيالاً متعددة في خط الذكور .

(د) أسرة الأب وهي التي تتكون من الزوج والزوجة (أو الزوجات) ، والأطفال القصر ، والأقارب الذين يشاركون الأسرة حياتها لسبب أو لآخر .

فإذا قارنا هذه الأنماط الأسرية على أساس عدد الأفراد الداخلين في تكوين كل منها ، فسوف نصل بالضرورة تدريجياً مع اضطراد التطور الاجتماعي . وقد أطلق دوركايم على هذه الظاهرة اسم « قانون تقلص حجم الأسرة » أو قانون التناقص Loi de Contraction . وتنقسم التفسيرات التي قدمت لتعليل هذا التطور إلى قسمين رئيسيين هما :

(أ) التفسيرات البنائية .

(ب) التفسيرات التاريخية .

والملاحظ أن دوركايم في تفسيره لتطور أشكال الأسرة قد لجأ إلى كل من التفسيرين دون أن يراعى بما فيه الكفاية اختلافهما عن بعضهما اختلافاً أساسياً . فالتفسير البنائى ينطلق من قضية مؤداها أن كثافة العلاقات المتبادلة داخل أسرة الأب (وهي أقرب الأشكال السابقة للأسرة النووية) تنخفض عن كثافة تلك العلاقات فى الأشكال الأسرية السابقة . وهنا نلمس بوضوح أن دوركايم قد ركز على القضية المفضلة لديه ، أعنى قضية التضامن^(٣) Solidarité ، وهو هنا التضامن الأسرى ، أو درجة التماسك داخل الأسرة ، وهى القضية التى عاجلها فى دراسته عن الانتحار suicide^(٤) . أما التفسير التاريخى فينطلق من فرض مؤداه أن التابع البنائى لتلك الأنماط الأسرية هو نتيجة تطور تاريخى فى اتجاه واحد (أو هو تطور خطى — Luie art لا عودة فيه إلى الوراء)^(٥) .

وهنا تبدأ المشكلات وتثور الاعتراضات التى سنحاول أن نفصل الكلام فيها فيما يلى . من الأمور المعروفة ، والتى أشار إليها أكثر من دارس من المتخصصين فى الأسرة أنه ليس لدينا حتى الوقت الحاضر تأريخ سليم وشامل لنظام الأسرة يغطى مراحل تطورها منذ العصور القديمة حتى الوقت الحاضر . ولم يوجه المؤرخون بعامة ، ولا علماء

(٣) انظر معالجة نيتمولا تياشيف لآراء دوركايم ، حيث يبدو لنا واضحاً اهتمامه بموضوع التضامن سواء فى دراسة تقسيم العمل ، أو الانتحار أو الدين أو الأسرة . إلخ . وفى تبرير ذلك يقول تياشيف : « من المحتمل أن مولده فى القسم القوى من فرنسا واتصالاته الأولى بالمشكلات التى صاحبت الحرب بين فرنسا وبروسيا ، وتوحده مع الأقلية اليهودية المتماسكة ، من المحتمل أن يكون ذلك هو الذى أسهم فى تشكيل اهتمامه بدراسة تضامن الجماعة .

قارن نيتمولا تياشيف ، نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة ، محمد الجوهري ، والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ١٧٥-١٩٦ ، خاصة صفحة ١٧٥ .

(٤) Durkheim, Emile, Le Suicide. Etude de Sociologie, Paris, 1897.

وكذلك رينيه كونيج ، المرجع السابق ، صفحة ٢١١ .

(٥) انظر العرض الموجز لنظريات التغير الاجتماعى عند بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الأولى ، دارالكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ص ٤٢٥-٤٣٢ . حيث يميز بين نوعين من نظريات تفسير التغير الاجتماعى : النظريات الخطية والنظريات الدائرية .

التاريخ الاجتماعى والتاريخ الاقتصادى عناية كافية لهذا الموضوع ، اللهم بعض الاستثناءات القليلة^(٦) . ولعل من أبرز الشواهد على نقص معلوماتنا التاريخية عن تطور الأسرة الانطباع الذى نخرج به من دراسة بانوس بارديس Panos Bardis من أن كلاً من العبريين ، والإغريقين ، والرومانيين القدماء والمسيحيين الأوائل . . . إلخ ، لم يكونوا يعرفون سوى نمط واحد من أنماط الأسرة^(٧) . وهو تصور متخلف بالقياس إلى تصورات دوركايم عن تطور الأسرة . إذ أنه من المؤكد أن كل مجتمع من المجتمعات المذكورة كان يعرف أكثر من نمط من أنماط الأسرة . ومن الواضح أن إدراك هذه الحقيقة البسيطة يفتح أمامنا الباب لعديد من التساؤلات عن النسبة العددية لكل نمط من تلك الأنماط بالنسبة لبعضها ، وعن توزيع هذه الأنماط بالنسبة لطبقات كل مجتمع من تلك المجتمعات وعن عوامل الثقافة التى كانت تحكم كل نمط منها . . . إلخ .

وقد أشار رينه كونيج R. Konig إلى رأى أكده فى أكثر من مناسبة وورده بعده ويليام جود W. Goode ، مؤداه أن فهم هذا الوضع على حقيقته يتطلب منا أن نأخذ البناء الطبقي لأى مجتمع فى الاعتبار خاصة وأنه من الأمور الواضحة أن الأسرة النووية فى كل تلك المجتمعات كانت هى النمط السائد عند الطبقات الدنيا ، على حين أن الأشكال المختلفة للأسرة الممتدة كانت قاصرة على الطبقات العليا أساساً^(٨) . (وذلك على فرض ألا تكون الطبقات الدنيا - كالأرقاء - مثلاً - محرومة من حق الزواج) .

(٦) نلاحظ هذه الظاهرة بشكل واضح فى مؤلف هارولد كريستنن الذى يعتبر - برغم هذه الملاحظة من أفضل ما كتب فى تقديم دراسة شاملة عامة للأسرة والزواج من الجوانب المختلفة .

Christensen, Harold, (ed.) Handbook of Marriage and the Family, Chicago, 1964.

وقد نشرت فى هذا الكتاب دراسة بارديس عن تطور أشكال الأسرة التى سنشير إليها فيما بعد (فى الخاشية التالية) .

(٧) انظر دراسة بانوس بارديس .

Bardis, Panos D., Family forms and Variations Historically considered.

وهى مشورة فى كتاب كريستنن ، الذى سبقت الإشارة إليه .

René Konig, Alte Probleme und neue Fragen in der Familien soziologie : (٨)

Kölnner Zeitschrift für Soziologie und Sozial psychologie, Bd. 19 (1966).

وينقلنا هذا الرأى إلى ضرورة رؤية الموضوع من منظور مختلف ، حيث إننا نتساءل عن تجاوز أشكال مختلفة من الأسرة في فترات معينة من حياة كل مجتمع بدلا من التساؤل عن عمومية الأسرة النووية في إطار الأسرة الممتدة ، على نحو ما يفعل ميردوك Murdock أو بوتومور Bottomore على سبيل المثال^(٩) . فالفكرة لم تعد الآن كما لو كان نمط معين « يتحول » على نحو ما إلى نمط آخر ، دون أن يتخلف عن النمط أى آثار . وإنما أصبح محور الاهتمام في حالة الاعتقاد بوجود أنماط متنوعة متجاوزة ، هو الجوانب البنائية والثقافية لهذا النمط أو ذلك ، كذلك مظاهر تقارب الأنماط المختلفة أو تباعدها ، أى امتزاجها ببعضها أو انفصالها واستئلاها عن بعضها البعض . ويمكن أن نلاحظ بعض هذه الظواهر بشكل واضح عند المجتمعات التى تتعرض لتحولات سريعة . حيث تؤدى أسباب مختلفة إلى تقلص الأسرة الممتدة من الطبقات العليا سريعا ، دون أن يؤدى ذلك إلى اختفاء النظام القانونى للأسرة الممتدة نفسها . وهنا تقرب أشكال الأسرة في الطبقات العليا من شكل الأسرة النووية السائد عند الطبقات الدنيا بحيث يستعصى على الباحث موضوعيا أن يميز هذا الشكل الجديد عن الشكل القديم . وبهذا يحدث نوع من التقارب بين نمطين من أنماط الأسرة كانا مختلفين في الأصل . فيتمكون بذلك نمط جديد يكون هو الشكل السائد عند غالبية المجتمع . وهذا في الوقت الذى توجد فيه في نفس هذا المجتمع أسر ممتدة طالما أنها تحتق وظيفة معينة . كالحفاظ على ثروة الأسرة مثلا في يد واحدة . وبذلك تتحول هذه الأسرة إلى أقلية وسط المجتمع الكبير وتفقد أهميتها الثقافية . ولكنها يمكن مع ذلك أن تظل قائمة كتجمعات غير رسمية حتى بعد اختفاء القواعد القانونية التى تنظمها ، كما هو الوضع على سبيل المثال في معظم المجتمعات الغربية في أوروبا وأمريكا الشمالية . على حين نجدها قد اختفت اختفاء كاملا في المجتمعات الاشتراكية (بالطبع بسبب فقدانها الوظيفة التى تبرر وجودها) . ولو أنه ليس من المستبعد تماما

(٩) انظر حول هذا الموضوع : Murdock, George, Family Stability in Non-European Cultures, Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 272, 1950.

كذلك يشير بوتومور إلى نفس الفكرة تقريبا ، في معالجة الأسرة في كتابه « تمهيد في علم الاجتماع » ، الترجمة العربية التى سبقت الإشارة إليها ص ٣٤٢ وما بعدها .

أنها ربما تعاود الظهور من جديد في يوم ما فيما بعد تلقائياً إذا ما تغيرت الظروف الموضوعية .

ومهما يكن اختلافنا على تصوير التفاصيل الدقيقة ، فإن النقطة الحاسمة في مناقشتنا هي أن التحليل البنائي الوظيفي قد حل محل النظرية القديمة التي تقول « برسب » بعض الأشكال القديمة كتفسير لتجاوز أكثر من شكل من أشكال الأسرة في مجتمع واحد في فترة معينة . على أن هذا التحليل البنائي الوظيفي لم يعد اليوم يربط الأسرة بالمجتمع الكبير ككيان واحد ، وإنما ينظر إليها في ضوء الطبقة الاجتماعية على اعتبار أن الضرورات الاجتماعية والأسس الموضوعية تختلف - اختلافاً قد يكون كبيراً - من طبقة لأخرى . وبذلك نستطيع أن نفسر تجاوز عدة أنماط أسرية مختلفة في أي مجتمع طبقي مركب تفسيراً بنائياً وظيفياً .

وبديهى أن هناك بعض حالات « الترسيب » التي قد تكون غير وظيفية من وجهة نظر هذا التفسير . ولكننا يجب أن نسأل أنفسنا في هذه الحالة إلى أي مدى يمكن أن يظل أحد النظم غير وظيفي دون أن يتحول أي نظام غير سوى وظيفياً dysfunctional كما أنه يمكن أن يكون وظيفياً ظاهرياً فقط دون أن يؤدي وظيفة حقيقية ، كأن يكون مصدراً لإضفاء هوية اجتماعية ، أو إكساب صاحبه اعترافاً اجتماعياً معيناً ، على الرغم من أن الجميع يعرفون تماماً أنه يؤدي أي وظيفة فعالية (كنظام النبلاء بألقابهم وأعرافهم في معظم البلاد الأوروبية المعاصرة)^(١٠) . ولكن القاعدة تظل على أي حال أن هناك أشكالاً متباينة من الأسرة ، وأنها تختلف تبعاً لبناء الطبقي للمجتمع .

أما عن « التقلص » Contraction بالمعنى المحدد فإننا لا يمكن أن نتكلم عنه إلا بالنسبة للأسر الممتدة التي تقلص حجمها . على حين نجد أن الأسر النووية عند الطبقات الدنيا لم تتعرض طوال تلك الفترة لأي تغير على الإطلاق . أو يحتمل في حالات معينة أن يحدث تطور مضاد لفكرة التقلص ، وأعني أنه يرتفع مستوى الأسرة الاجتماعي وتتحول إلى أسرة ممتدة على نحو ما أوضح رينيه كونيغ R. Konig

(١٠) ناقش بوتومور التمديلات التي أدخلت على الاتجاه الوظيفي ، انظر المرجع السابق الإشارة إليه

في مقاله الهام « مشكلات قديمة ونظريات جديدة في علم الاجتماع العائلي » الذي سبقته الإشارة إليه^(١١). معنى هذا من الناحية البنائية أن التطور الذي حدث مضاد تماماً لحركة التقلص ، التي يعبر عنها قانون دوركايم . ثم معنى هذا تاريخياً : عكس التسلسل التاريخي المزعوم .

ويقدم لنا فليب أريس P. Aries مثالا على ذلك شديد الوضوح في دلالاته حيث يشير إلى تطور الأسرة في فرنسا القديمة فيبين أن الأسرة النووية ظلت لمئات السنين هي الشكل السائد، تحت تأثير الإمبراطورية القديمة ، رغم اختلاف الظروف التي تعاقبت على تلك البلاد منذ حوالي سنة ١٠٠٠ ميلادية . ويلاحظ أنه بعد تحلل الدولة القديمة . وتفكك اتفاقيات السلام التي كانت موجودة آنذاك ، أخذت الأسرة الكبيرة تظهر تلقائياً كوسيلة يحمي الناس بها أنفسهم من الأخطار المحتملة . ذلك أن الظروف القلقة التي أعقبت تفكك الدولة القديمة جعلت الأسرة الكبيرة ظاهرة وظيفية من جديد . وقد انتشرت هذه الظاهرة في الريف وفي المدينة على السواء ، إزاء تلك الحاجة الملحة إلى التضامن للدفاع عن النفس . وبعد القرن الثالث عشر ، بعد أن نشأت الدولة الجديدة وتماسك بنيانها بعض الشيء ، وجدنا نظام الأسرة الكبيرة الذي اتخذ شكل البدنات Lineages الأرستقراطية (من ذلك النوع الذي كان موجوداً في روما القديمة) ويعنى هذا التطور حدوث مرحلة أولى من مراحل « التقلص » ، ولكنها مرحلة لم تكتمل بعد ، وإن كانت قد أحدثت تأثيراً واسع النطاق مع ذلك . وبعيداً عن هذا الشكل من أشكال الأسرة الكبيرة ظلت الأسرة النووية سائدة عند الطبقات الدنيا في الريف وفي المدن على السواء مدة طويلة من الزمن لم تتأثر بهذا الوضع ولا بتلك التطورات .

وهكذا يمكن أن نخلص إلى أنه ليس هناك مبرر للقول بحدوث تطور خطي مستقيم من أشكال أسرية كبيرة إلى أشكال أسرية صغيرة^(١٢) ، ولعل الأصوب

(١٢) انظر مقال ريني كونيغ السابق الإشارة إليه في مجلة كولونيا لعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي ، كولونيا ١٩٦٦ (انظر حاشية رقم ٨) .

(١٢) انظر دراسة أريس Aries, Philippe, L'enfant et la vie familiale sous l'ancien

Régime, Paris 1960.

وانظر كذلك : Gaudement, Jean, Les communautés familiales, Paris, 1963, T. 3.

— ولكنه ليس قاعدة أيضاً — الاعتقاد بأن هذا التطور اتخذ شكلاً « إيقاعياً » معيناً بل ودائرياً في بعض الأحيان ، يخضع لظروف معينة بالنسبة لكل مجتمع ، وهي ظروف يجب الوقوف عليها وتحديدها في كل حالة .

فن الظروف التي تشجع على وجود الأسرة الممتدة : العزلة السياسية والجغرافية ، وضعف نظام الدولة ، وبعض الظروف الاقتصادية المحددة (مثل تربية قطاعان كبيرة من الماشية والملكية الجماعية للأرض) ثم هناك من ناحية أخرى عوامل تشجع على تقلص حجم الأسرة نذكر منها : زيادة حق الأب الذي خفض الأسرة الكبيرة في الحجم ووصل بها إلى الأسرة الأبوية الكلاسيكية وزيادة الملكية المنقولة (لأنها تيسر عملية تقسيم الإرث) ، ونمو التجارة ونمو النزعة الفردية . لذا نجد أن المؤرخين يستطيعون في بعض الأحيان التبدليل على تحول الأسرة الكبيرة إلى أسر صغيرة والتدليل في أحيان أخرى على التطور العكسي ، وأعني التكون التناقض لأسر ممتدة جديدة . ثم يختلف عن هذا كله ظواهر التقارب والامتزاج بين النمطين الرئيسيين . والتي أشرنا إلى طرق منها فيما سبق . ثم علينا علاوة على هذا كله أن نتوقع وجود مستويات مختلفة ، متجاوزة معاً في بعض المجتمعات ، كالتبعية والفخذ والعشيرة والعائلة الكبيرة والأسرة النووية . إذ من الخطأ في هذه الأحوال أيضاً اشتقاق مستوى من مستوى آخر أو ترتيب مستوى على مستوى آخر . فهذه الجماعات عبارة عن جماعات تعبر عن انتماءات مختلفة بحيث يبرز الانتماء إلى أحدهما في ظرف معين أو يتخلى عن هذا الانتماء في ظرف آخر .

ثانياً : التصنيع والأسرة النووية

من أبرز الأسباب التي يعزو إليها الباحثون تقلص الأشكال الممتدة من الأسرة سببان يرتبطان ببعضهما ارتباطاً عضوياً إلى حد ما (١٣) ، هما التصنيع والتحضر . غير أن البحوث الحديثة قد ألفت أضواء جديدة على طبيعة هذه العلاقة وأبعادها المختلفة

(١٣) انظر محمد الجوهري ومحمود عودة ومحمد علي وسيد الحسيني ، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، « علم الاجتماع الحضري المقارن » ص ١٦٥ - ١٩٦ ، خاصة الفقرة التي تعالج ذلك الاتجاه النظري في علم الاجتماع الحضري الذي يعتمد على التكنولوجيا باعتبارها متغيراً أساسياً ، ص ١٧٩ وما بعدها .

بحيث إننا نجد بعض الدارسين مثل وليام جود W Goode يطلب مراجعة كامامة للأراء السائدة حول هذا الموضوع^(١٤). والعجيب أنه لم يكن أي من علماء الاجتماع يجرؤ منذ ثلاثين عاماً مضت على التشكك في هذه العلاقة ، أو على التفكير في تعديلها بحال من الأحوال . وسنشير فيما يلي على عجل إلى أبرز وجهات النظر الحديثة التي تفرض علينا مراجعة هذه القضية مراجعة شاملة .

فهناك في المقام الأول معلومات كشف عنها متخصصون في التاريخ الاجتماعي توضح تفكك الأسر الريفية في كثير من الأحيان بسبب حقوق الإرث إلى جماعات أصغر فأصغر . وقد حدث هذا في وقت لم يكن فيه للتصنيع أي أثر بعد .

كما دلت بعض المعلومات التاريخية على وجود علاقة متناقضة بين الأسرة النووية والتحضر ، حيث اتضح أن الأسرة الممتدة كانت أكثر في المدن بالذات^(١٥) ، كما

Goode, William, World Revolution and family Patterns, Glencoe, Illinois. (١٤)

1963, pp. 369-370.

Sjoberg, Gideon, The Preindustrial City, Past and Present, Glencoe, Ill. 1960. (١٥)

وكذلك مقاله الذي ترجمه محمود عودة في كتاب ميادين علم الاجتماع ، الذي سبقت الإشارة إليه بعنوان : الفروق الريفية الحضرية - دراسة في علم الاجتماع الريفي ص ص ١١١-١٦٤ .

ويقول زيوبرج حول هذا الموضوع في ثنايا استعراضه للفروق الريفية الحضرية : « فيما يتعلق بالنسق الأسري في مجتمعات تفهمها الصفوة الحضرية في مجتمعات ما قبل الصناعة في الصين والهند والشرق الأوسط ليس لها ما يطابقها تماماً في المجتمعات المحلية الريفية حيث تمثل الأنماط المثالية للأسرة لدى الصفوة الحضرية - في هذه المرحلة - في الأسرة الممتدة ، أو العائلة التي تضم أجيالاً متعددة (الأب ، الأم ، الأبناء المتزوجين وغير المتزوجين والإخوة المتزوجين وزوجاتهم . . . وهكذا) يعيشون في دار واحدة وتحت سقف واحد وعن طريق هذا النسق الأسري الممتد ، ومن خلال العلاقات القائمة بين الأسر الممتدة هذه تكونت الصفوة من تحقيق قيادتها الاقتصادية والسياسية . أي أعضاء الأسرة الواحدة والجماعة القرابية الأكثر امتداداً يساعدون بعضهم البعض في شغل مراكز السلطة في التنظيمات الرئيسية ، تعليمية وسياسية ودينية . كما أن الأشخاص الذين يحرزون مراكز السلطة يتجهون إلى تدعيم أسرهم وحمايتهم .

أما موقف الطبقات الدنيا في المدن والريف فإنه بمثابة كفاح مستمر من أجل لقمة العيش بالإضافة إلى نسبة الوفيات المرتفعة بينهم ، فإن حجم أسر هذه الطبقة ظل صغيراً نسبياً ، ومن ثم كانت الأسرة الزوجية conjugal (والأصوب هنا الفردية) هي النمط الشائع بين الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة سواء في الريف أو في المدن . أي أن الفكرة الشائعة التي مؤداها أن الأسرة الممتدة أو العائلة ظاهرة ريفية في مجتمعات ما قبل الصناعة فكرة يجانبها الصواب وتبر عن تعميم خاطئ^٥ ، انظر ، المرجع السابق ،

تميزت الفترة المبكرة من الرأسمالية ، أو كما تسمى فجر الرأسمالية ، بالدور القيادي البارز الذي لعبته مختلف أشكال الأسرة الممتدة في تنمية الرأسمالية ، وقد أشار بعض الباحثين إلى هذا التناقض مثل ويليام جود الذي كتب يقول «إن أكثر الأسر نجاحاً في ظل النظام الصناعي والحضري هي بالتحديد تلك الأسر التي كانت أبعد ما تكون عن نمط الأسر الزوجية التي يعتمد أنا أكثر أنماط الأسرة توافها مع التصنيع»^(١٦) كذلك أشار رينيه كونيج R Konig إلى نفس الحقيقة قبل هذا التاريخ بنحو عشر سنوات حينما كتب يقول :

« من الواضح أن التغيرات الأساسية في البناء الأسري قد حدثت قبل ظهور التصنيع بوقت طويل »^(١٧) . ويفسر كونيج رأيه هذا بالتغيرات التي طرأت على النظام الزراعي مثل بدء استخدام الخيول بدلا من الثيران في العمل الزراعي في يوغوسلافيا خلال القرن التاسع عشر . فقد أثر هذا التطور بشكل عنيف على الأسرة الزراعية الكبيرة « الزادروجا Zadruga »^(١٨) فأدى إلى تفككها . ذلك أن قدرة الحصان الفائقة بالقياس إلى الثيران ، على العمل قد جعلت فلاحة نفس المساحة من الأرض تحتاج إلى عدد من الرجال أقل كثيراً من العدد الذي كان يفلحها من قبل . وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى تفكك كثير من الأسر الكبيرة بشكل تلقائي في الوقت الذي لم يكن هذا المجتمع قد عرف بعد أي أثر للتصنيع^(١٩) . وقد شهدت بلاد كثيرة في أوروبا قبل هذا التاريخ بكثير ظاهرة أخرى هامة هي تفتيت نظم الميراث للملكية الزراعية إلى الحد الذي جعل الأسرة النووية هي النمط السائد في المناطق الزراعية

(١٦) انظر ويليام جود ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ١٩٦٣ ، وكذلك كتاب قراءات في الأسرة والمجتمع الذي أشرف على تحريره :

W. Goode, W., Readings on the family and society. Engelwood Cliffs, New Jersey, 1964.

Kongig, René, changes in the western family : Transactions of the third world congress of sociology, Vol. 4, London, 1956.

(١٨) الزادروجا Zadruga هي الشكل اليوغوسلافي من الأسرة الممتدة ، وقد أجريت عنها دراسات سوسولوجية كثيرة ، ولقد ظلت باقية حتى بداية القرن الحالي ، قارن بوتومور ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٢٤٧ .

Bicanic, Rudolf, Occupational Heterogeneity of Peasant Families in the Period (١٩)

of accelerated Industrialization; Transactions of the third world congress of Sociology, Vol. 4, London, 1956.

في تلك البلاد آتخذ وهو وضع ليست له - كما نرى - أى علاقة بالتحضر أو التصنيع من قريب أو من بعيد .

وقد ناقش هاباكوك Habakkuk بعض هذه المشكلات في مقال له بعنوان : « البناء الأسرى والتغير الاقتصادي في أوروبا والقرن التاسع عشر »^(٢٠) ، ودرس في هذا المقال آثار بعض نظم الميراث على الزيادة السكانية في بعض البلاد الأوروبية ، فقد أدى نظام توريث الابن الأكبر Primogeniture في البداية إلى تحديد النسل لتقليل عدد الأشخاص الذين يتحتم إعالتهم من ضيعة واحدة . كذلك كان من النتائج الأخرى لهذا النظام من نظم التوريث أنه كان يحفز الأبناء الصغار (الذين لا يحصلون على نصيب من الميراث طبقاً لهذا النظام) إلى الهجرة من القرية وكانوا يفضلون الهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص العمل هناك ، حيث كانوا يكونون أسراً نووية . ولما لم يكونوا في حياتهم الجديدة تلك يخضعون لنفس القيود والاعتبارات التي تحتم على أصحاب الأسر الريفية عدد الأبناء ، كانوا يتكاثرون بسرعة فائقة . وأصبح هذا النوع من الناس هم النواة الأولى لطبقة البروليتاريا التي تكونت فيما بعد في أول مراحل التصنيع الذي شهدته أوروبا . وعلى العكس من هذا نجد أن الأبناء الصغار للأسر الأرستقراطية هم الذين أصبحوا الجيل الأول من أصحاب الأعمال في أول مراحل التصنيع .

أما في حالة تقسيم الميراث بالتساوي بين الأبناء ، فكانت الأسر التي تحتفظ كل منها بقطعة أرض مستقلة ، نووية كلها . وكان أبنائها يقبلون بشدة على أداء أعمال منزلية في خدمة التصنيع لأنها كانت تدر عليهم دخلاً جانبياً علاوة على دخلهم من الزراعة . وقد كونوا فيما بعد طبقة كان لها شأنها في تطور الصناعة الأوروبية هي فئة الفلاحين الذين يعملون في المنازل بالقطعة . وقد أشار نايل سملسر Neil Smelser إلى خطورة الدور الذي اضطلعت به هذه الفئة في تطوير صناعة القطن البريطانية^(٢١) .

Habakkuk, H.J.; Family Structure and Economic change in (٢٠)

nineteenth Century Europe, the Journal of Economic History, Vol. 15 (1955).

Smelser, Neil, Social Change in the Industrial revolution Chicago, 1959 (٢١)

وقد حدث تطور مماثل في المناطق الزراعية المحيطة بزيورخ في سويسرا . فهناك أيضاً نشأت الأسرة النووية مستقلة عن الصناعة ، وقد تكونت من فائض السكان الريفيين الفقراء الذين كانوا موجودين فلما قارن دراسة رودلف براون :

Braun, Rudolf, Industrialisierung und Volks Leben : Erlenbach und Zurich 1960

وقد أشار رينيه كونيغ - تعليقا على هذه الدراسات وعلى غيرها - إلى كثرة المعلومات التي تؤكد أن ظاهرة الأسرة النووية أقدم بكثير من التصنيع . وبلغت النظر إلى أهمية تأثير الأيديولوجيا ونسق القيم على تحقيق هذا الوضع . فيؤكد أن حركة الإصلاح الديني قد لعبت في هذا الصدد دوراً أخطر بكثير من الدور الذي لعبه التصنيع والتحصن . وهي الحقيقة التي سبق أن لاحظها كل من ماكس فيبر Max Weber وأرنست تروليتش B: Troeltch ، وأكدها بعدهما كثير من المؤرخين (٢٢) . وتوضح هذه الدراسات التاريخية أن هذا النمط من أنماط الأسرة لم يكن شائعا عند الطبقات العليا الأرستقراطية وإنما شاع بوجه خاص عند الطبقة الوسطى الحرفية ، وبالطبع عند الطبقات الدنيا على اختلاف أنواعها .

ولاشك أن هذه النظرة تفتح أعيننا على مشكلة أخرى يمكن أن نشير إليها على عجل . فالرأى الشائع أن الفكر والسلوك الاقتصادي الحديث يرجع بدوره إلى عصر الإصلاح الديني . وهي الفكرة التي أكدها ماكس فيبر وأرنست تروليتش ، وأبداها من بعدهما كثير من الباحثين ، وإن تعرضت لكثير من التعديلات أيضاً . ولكن القضية الأساسية ما زالت في خطوطها العريضة محل إجماع الدارسين وأعني إرجاع النهضة الاقتصادية إلى ظروف مرتبطة بحركة الإصلاح الديني في أوروبا . نتيجة لهذا يصبح من الواجب علينا أن نعدل من قضيتنا السابقة ، فانتشار الأسرة النووية لم يكن نتيجة للتطور الاقتصادي وإنما سار موازياً له . ولا شك أن هذه الصياغة ، أو هذا التعديل الأساسي للنظرية القديمة ، يعنى الشيء الكثير بالنسبة لموضوعنا . وهنا نؤكد مرة أخرى أن واقع الأسرة النووية في حقيقة الأمر أقدم بكثير من حركة الإصلاح الديني ، وإن كان يرجع إلى تلك الحركة الفضل في توكيد وتدعيم القيم والأفكار الخاصة بالأسرة النووية . فإذا كان ذلك كذلك فلا بد من إعادة صياغة القضية السابقة على النحو التالي : إن الأسرة النووية لم تتم بفضل التصنيع ، لأنها كانت موجودة قبله فعلا ، ولو كانت هناك علاقة بين النظام الصناعي والأسرة النووية لما كان من الممكن أن تتغير الأسرة النووية على الإطلاق . وقد وصل ويليام جود - على أساس نفس

(٢٢) انظر تفاصيل هذه المناقشة عند رينيه كونيغ ، في المرجع السابق الإشارة إليه ، صفحة

المقدمات تقريباً — إلى النتيجة التالية : « لما كانت الطبقات الدنيا في معظم المجتمعات تعيش في أسر صغيرة ، فإنه لا يمكن أن نتوقع أن يتعرض نمط الأسرة الزوجية لتغيرات كبيرة في فترة النمو الاقتصادي »^(٢٣). لذلك نجد بوضوح أن الأسرة النووية لم تتعرض من الناحية البنائية لتغيرات أساسية ، على حين تعرضت الأسرة الممتدة عند الطبقات الوسطى والعليا لتغيرات جوهرية وأغنى بالذات في اتجاه « التقلص » . لذلك فإن قانون « التقلص » لا يصدق إلا على أقلية من الأسر ، أما بالنسبة للأغلبية الساحقة من الأسر في المجتمع فإن قانون التقلص لا ينطبق عليها . على أن هذا لا يعني أنه قد حدثت تغيرات ثقافية على التكوين الداخلي لهذه الأسرة النووية^(٢٤) .

وإزاء هذه العلاقة الموجودة بين الأسر النووية والتصنيع يمكن أن نتوقع اتجاه الأسر الممتدة الآخذة في التقلص إلى الاقتراب من نمط الأسرة النووية ، ولذلك يمكن القول بأنه قد حدث فعلاً نوع من التماثل . غير أن العملية لا تكتمل إلا بعد أن تخلق الأسرة النووية لنفسها تدريجياً نسق قيم خاص بها ، وتصيح الشكل السائد والمسيطر ثقافياً . وتحل محل أيديولوجية الأسرة الممتدة القديمة . ولو أن هذا لا يتطلب اختفاء الأسرة الممتدة اختفاء كاملاً ولكنها يمكن أن تفقد قيمتها ثقافياً . وربما قانونياً أيضاً في بعض الأحيان . وإن كان هذا لا يعني أنها يمكن أن تظل قوية ومؤثرة وذات أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية . المهم أن الأسرة النووية تأخذ إزاء هذا الوضع الجديد في تكوين أيديولوجية جديدة تميزها وتدعم وجودها .

وتقودنا هذه الملاحظات إلى تساؤل هام في نظرنا وهو : هل هذا التطور عام ووازم بالنسبة لكافة المجتمعات على اختلاف أنواعها ، أم أنه قاصر فقط على الدول الغربية ؟ وأغنى على وجه الخصوص أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ؟ .

وقد أوضح كونيج في معالجته للأسر في البلاد الاشتراكية أن الوضع فيها يمثل خروجاً على هذه القاعدة حيث إن الأسرة الممتدة قد اختفت منها إلى حد بعيد^(٢٥) . أما فيما يتعلق بالبلاد النامية فسوف نتناول هذه النقطة بما هي جديدة به من تفصيل .

(٢٣) William Goode, *World Revolution and Family Patterns*, *op. cit.*, p. 17.

(٢٤) وقد ناقش كونيج هذا الموضوع في المرجع السابق الإشارة إليه .

(٢٥) König, René, *Soziologie der Familie* *op. cit.*, V. 3 (Sozialistische gesellschaften) pp. 228-231.

ويمكن أن نواصل تساؤلاتنا عما إذا كان تطور الأسرة قد وصل ، على الأقل بالنسبة للغرب إلى ذروته بحيث لم يعد من المتوقع حدوث تطورات حاسمة أخرى أم أنه من الممكن إذا ما طرأت ظروف جديدة أن تطرأ تغيرات بنائية تؤدي إلى نمو حجم الأسرة النووية . الواقع أن تأمل التاريخ الطويل لهذا النمط من أنماط الأسرة يدعونا إلى الاعتقاد بأن الظروف التي يمكن أن يحدث فيها تغيراً ملحوظاً لا بد أن تكون ظرفاً قوية قاهرة عميقة الجذور إلى حد بعيد . وقد حاول بعض الدارسين - آخذين هذه النقطة في الاعتبار - أن يضعوا قائمة بالظروف التي يحتمل أن تحدث تغييراً في نمط الأسرة النووية في العالم الغربي . وعلى رأس هذه القائمة حدوث تغير كلي شامل في شكل الحياة الذي عرفناه في القرن العشرين (وهو أمر ليس مستحيلاً إزاء التغيرات الشاملة في عالم التكنولوجيا المعاصرة) ، بحيث لا يؤدي إلى مجرد تغيير دورة حياة الأسرة نفسها فحسب ، وإنما يتجاوز ذلك إلى التأثير على العلاقات وبضفي عليها طابعاً قوياً من الارتباط والتآلف . ومن الضروري أن تحدث هذه التغيرات على نطاق واسع حيث تشمل كذلك الطبقات الوسطى والدنيا في تلك المجتمعات .

وقد بدأت معالم تغير بنائي - يمكن أن يكون بعيد المدى - على الأسرة النووية في البلاد الصناعية المتقدمة يتفق وما أطلق عليه يوجين ليتواك Eugene Litwak اسم « الأسرة الممتدة المعدلة » Modified extended family^(٢٦) ، ولا شك أن هذا « النمط » الجديد لا يمكن أن يظهر بالوضوح الكافي ، أى يظهر لعين الشخص العادي دون حاجة إلى عين الباحث المتخصص لتكشف بعض ملامحه إلا بعد أن يخلق لنفسه نسقاً خاصاً من القيم ، وهو الأمر الذي لم يحدث بعد حتى الآن .

(٢٦) حول هذا المفهوم انظر مؤلفات ليتواك التالية :

Litwak, Eugene, „geographical Mobility and Extended Family cohesion” :

American Sociological Review, Vol. 25, 1960.

Litwak, Eugene, „Occupational Mobility and extended family cohesion” : A.S.R.,

Vol. 25, 1960.

Litwak, Eugene, „Voluntary associations and Neighborhood cohesion” : A.S.R.,

Vol. 26, 1961.

الأسرة النووية والأسرة الزوجية

ومن البديهي أن موضوع « التقلص البنائي » يختلف عن موضوع « التقلص التاريخي » الذي فصلنا القول فيه . والملاحظ أن الكتابات السوسولوجية في الأسرة تخلط بسهولة بين النوعين أو المستويين من التقلص ، ولكننا يجب أن نفرق بينهما لاختلاف النتائج التي تترتب على كل منهما . وبهنا لذلك أن نشير إلى مفهوم الأسرة الزوجية Famille conjugale الذي يتميز بأهمية بالغة من الناحية البنائية . وهو كما يتضح من ألفاظه يدل على جانب معين من جوانب حياة الأسرة النووية . ونلاحظ أن هذا المصطلح الذي صكه إميل دوركايم في مقاله عن « الأسرة الزوجية » في المجلة الفلسفية^(٢٧) يغطي إلى حد ما نفس الظاهرة، التي يدل عليها مصطلح الأسرة النووية ، ولكنه يؤكد على السمة البنائية المميزة لها . وهذه السمة هي : أن الزوجين يمثلان المحور الأساسي للأسرة الزوجية ، ويمثلان النطاق الوحيد الثابت لذلك النوع من الأسرة . والواقع أن هذا الوضع يمثل ظاهرة خاصة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الأسرة النووية المتمركزة حول الأم التي نعرفها عند بعض الطبقات الدنيا . ذلك لأن الزواج — في حالة الأسرة الزوجية — يشترط توافر نوع من الارتباط الأساسي والعلاقة الوثيقة بين الزوجين . وهو ارتباط يتميز بأنه محدود قانونياً في نظام معين (وهو نظام الزواج) ، الذي لا يتحقق بالضرورة في حالات أخرى .

كما أن الأسرة الزوجية تلتفت نظرنا كذلك على الفور إلى إحدى المشكلات الأساسية في الدراسة السوسولوجية لهذا النوع من الأسر ، وأعني مشكلة الاختيار للزواج . ولما كانت الأسرة في التحليل البنائي الوظيفي تمثل مستوى أعلى من مستوى الشخص الفرد في النسق الاجتماعي لذلك نجد أن القرار الذي يتخذه الفرد عند اختيار شريك حياته يمثل تحديداً أساسياً لمكانته في المستقبل . لذلك نجد أن تحديد مكانة الأسرة — وبالتالي مكانة أفرادها — ترتبط في حالة الأسرة الزوجية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم العلاقة بين الأسرة الزوجية والأسرة النووية .

من المؤكد أن الأسرة الزوجية والأسرة النووية لم تتطورا في نفس الوقت، ولا على

نفس المستوى . فعلى حين نجد أن الأسرة النووية المنزلة تمثل نتيجة موقف اقتصادي حرج يمكن أن يتميز من الناحية السوسولوجية بأقصى درجات الاضطراب وعدم الاستقرار ، كما هو الحال بالنسبة للأسر النووية عند العبيد السود في أمريكا الشمالية أو البرازيل ، نجد أن مفهوم الأسرة الزوجية يمثل ارتقاء بالعلاقة بين الزوجين ، يصل بهما إلى حد جعلها مثلاً أعلى اجتماعياً^(٢٨) . وهناك بعض الشواهد التاريخية التي تدل على وجود هذه الوحدة بين الزوجين أحياناً عند بعض السكان الملونين أو عند عائلات العبيد في روما القديمة أو بشكل عام عند بعض الطبقات الدنيا في أنواع مختلفة من المجتمعات . وإكن الفارق بينها وبين الأسرة الزوجية المعاصرة أن الأولى كانت مفروضة بفعل ظروف إنسانية خالصة ، ولكن لم تكن لها أية دلالة من الناحية البنائية ، كما لم يكن لها أى أساس واضح أو راسخ في التراث الثقافي لتلك المجتمعات . ولم يبدأ هذا التراث يتكون - من الناحية التاريخية - إلا مع ظهور نظام الزواج الأحادي Monogamie الاختياري (تميزاً له عن الزواج الأحادي المفروض بفعل ظروف الحياة الواقعية) . وكان ذلك في الطبقات العليا أولاً . فعند هذه الطبقة ظهر الزواج الأحادي كمثل أعلى ثقافي في مواجهة نظم الزواج التعددية بأنواعها المختلفة التي كانت شائعة في العالم القديم^(٢٩) .

فالأسرة الزوجية بهذا المعنى كيان اجتماعي معقد أشد التعقيد من الناحية الثقافية . ولكننا نكتفي هنا أساساً بالتركيز على الاختلافات البنائية بين الأسرة النووية . فعلى حين تتميز الأسرة النووية - بحكم طبيعتها - ببعض الميول الانعزالية ، نجد أن الأسرة الزوجية تتميز كما أشرنا بتأكيد الارتباط الوثيق بين الزوجين ، علاوة على حرصهما

Konig, Soziologie der Familie, *op. cit.*, p. 218.

(٢٨)

Goode, *op. cit.*, (1963), pp. 7 ff.

انظر كذلك :

(٢٩) من أشكال الزواج التعددي :

(أ) تعدد الزوجات المشروع (أى الجمع بين أكثر من زوجة في وقت واحد) .

(ب) الزواج التعددي المشروع (أى الزواج من جديد بعد الترميل أو الطلاق) .

(ج) نظام المحظيات (الدائم أو المؤقت) .

(د) إباحة الاتصال الجنسي ، سواء بالنسبة للرجل وحده وهو نادر نسبياً (أول لكل من الرجل

والمرأة في نفس الوقت . وقد تتخذ هذه الإباحية شكلاً دورياً ، أو مؤقتاً تبعاً لظروف اجتماعية معينة .

قارن حول هذا الموضوع ، رينيه كونيغ ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٢١٩ .

— بناء على اختيارهما الشخصى الخالص — على إقامة علاقات مع مختلف دوائر الأقارب على خلاف الوضع بالنسبة للأسرة النووية .

لذلك يميل كثير من الباحثين المعاصرين فى الأسرة إلى اعتبار أن مفهوم الأسرة الزوجية هو أنسب تشخيص يدل على طبيعة الأسرة فى المجتمع المعاصر . ذلك لأنها بحكم طبيعتها لا تغلق الباب أمام احتمالات تكوين علاقات قرابة أوسع . بل لأنها على العكس من ذلك تفتح علاقات مع كل الدوائر : مع أجداد الزوجين ، ومع والديهما ، ومع الأحفاد ، وبين الأعمام والأخوال ، والعمات والخالات ، وأبناء العمومة والخوالة . . إلخ .

ثالثاً : الأسرة فى المجتمعات الصناعية

يتحتم علينا إزاء تلك النتائج التى انتهينا إليها أن نناقش موضوعين هما :

(أ) كيف تطورت الأسرة فى المجتمعات الصناعية بأنواعها المختلفة : الطراز الأمريكى ، وانطراز السوفييتى ؟ .

(ب) ما هى المشكلات المرتبطة بتطور الأسرة فى المجتمعات النامية التى تمر بعملية تغير حاد وسريع ؟ .

وقد تعرضت دراسات عديدة لمحاولة الإجابة عن هذين السؤالين وإن كانت المشكلة الوحيدة فى هذا الصدد هى نقص المعلومات والدراسات المتاحة عن البلاد الاشتراكية . وسنحاول فى مناقشتنا أن نلقى مزيداً من الضوء على الجوانب النظرية للمشكلة بحيث تقتصر هنا على تسجيل ملاحظات عامة حول وضع الأسرة فى تلك الأنواع المختلفة من المجتمعات .

١ — الولايات المتحدة :

هناك بعض الظروف الخاصة بالولايات المتحدة التى تجعل من المفيد أن نخصص الكلام عنها منفردة . ففيها وصل علم الاجتماع العائلى إلى ذروة تقدمه ، كما أن الولايات المتحدة تمثل المجتمع الذى وصل إلى أعلى درجة من درجات التصنيع . بحيث إن فهم ديناميات التغير فيه يمكن أن يوحى إلينا ببعض الأفكار العامة حول مستقبل الأسرة

في مجتمعات أخرى . وتجمع الدراسات التي أجريت على الأسرة في الولايات المتحدة في العشرينات أو الثلاثينات على وصف الأسرة النووية والأسرة الزوجية بصفة العزلة ، وإن كانت - مع ذلك - تميز نوع ودرجة العزلة في كل من النمطين المذكورين . كما أجمعت تلك الدراسات على وصف هذين النمطين بعدم الاستقرار وظلت هذه النتائج حقائق مؤكدة عند بعض العلماء الكبار مثل مارجريت ميد M. Mead وتلكوت بارسونز Talcott Parsons^(٣٠) ، أما بالنسبة للجيل القديم من علماء الاجتماع العائلي فما زالوا يدافعون عن هذا الرأي حتى يومنا هذا ، ونذكر منهم ماير نيمكوف M. Nimkof^(٣١) ولا داعي للاستطراد في سرد مزيد من الأسماء التي تدلل على ذلك . إذ يمكن القول بأن جميع العلماء القدامى في دراسة الأسرة كانوا مجمعين على هذا الرأي . ولذلك يمكننا أن نخرج بذلك الرأي من كافة الكتب الدراسية المتصلة بالأسرة . فنجد هذه الكتب تؤكد ابتعاد الأسرة النووية عن دائرة الأقارب بما فيها والدي كل من الزوجين . ويصاحب هذا السكنى المستقلة والاستقلال المالى وغير ذلك من الملامبات التي تضغط جميعاً على نفس الفكرة ، ونلمس هذه التأكيدات بصفة خاصة في البحوث المقارنة التي كانت تجرى على الأسرة الأمريكية والأسر التي تعيش في مجتمعات متخلفة بالقياس إلى المجتمع الأمريكي . والنموذج الكلاسيكى لهذا دراسات مارجريت ميد الشهيرة^(٣٢) .

وما يلفت نظرنا من ناحية أخرى أن بعض علماء الاجتماع العائلي الأوائل قد استطاعوا منذ نحو ربع قرن مضى ، أن يخرجوا عن هذه القاعدة العامة وينتبهوا

(٣٠) انظر المراجع التالية على سبيل المثال :

a) Mead, Margaret, *Sex and Temperament in three Primitive Societies*, 2nd. edition, New York, 1950 (1st. 1935).

Parsons, Talcott, „the Incest taboo in Relation to Social structure and socialization” : the British Journal of Sociology, Vol. 5, 1954.

c) Konig, R., *Soziologie der Familie*, *op. cit.*, p. 220.

Nimkoff, Meyer, (ed.) *the American family* 1965. (٣١)

(٣٢) نذكر من هذه الدراسات :

a) Margaret Mead, „Comming of age in Samoa, New York, 1928.

b) Margaret Mead, „Growing up in New guinea”, New York, 1930.

c) Margaret Mead, „Sex and temperament in three primitive societies, *op. cit.*

إلى بعض السمات في حياة الأسرة النووية التي لا تدعم فكرة العزلة ولا تؤيد فكرة الابتعاد عن الأقارب أو ضعف الصلة معهم .

ونذكر هنا رأى روبين وليامز R, Williams في كتابه عن « المجتمع الأمريكي » والذي صدر في طبعته الأولى عام ١٩٥٢ : يتميز المجتمع الأمريكي ببناء قرابى بسيط غاية في البساطة . ولكن حتى في هذا المجتمع يتضمن نسق القرابة ما هو أكثر من النسق العائلي بكثير (٢٣) . وإن ظل مع ذلك غير متيقن تمام اليقين من طبيعة الأسرة النووية في المجتمع الأمريكي الحديث حيث يقول في نفس الكتاب بعد صفحات قليلة من الرأى السابق : إن البناء القرابى للأسر النووية يتميز بأنه على درجة عالية من البساطة . فلا يعيش أكثر من جيل في حياة واحدة ، اللهم في فترات الأزمات الاقتصادية الطاحنة ، وعند اشتداد حدة أزمة المساكن . ففهوم الأسرة لا يزال في كتابات دذا الجليل يعنى ضمناً الأسرة المباشرة أو الأسرة النووية المنزلة . ولا يعتمد أحد بوجود استثناءات من هذا الوضع إلا عند أبناء الطبقة العليا فقط .

والواقع أن تحليلات كثير من الدارسين تكشف عن نوع من الخلط أو سوء الفهم فيما يتعلق بطبيعة العلاقات المتبادلة بين الأسرة النووية ودائرة الأقارب التي تنتمى إليها . إذ نجد الجميع يؤكدون أنه لا توجد علاقات تعاون مادية (مالى على وجه الخصوص) بين الأسرة النووية وأقاربها . وقد يكون الوضع كذلك حقيقة ولكن هذا لا ينفي وجود علاقات تعاون وعلاقات تفاعل بين الطرفين من طبيعة مادية وعلى أسس واعتبارات غير مالية . فهناك بعض الدراسات التي تؤكد أن أفراد الأسرة يفضلون في ظروف الأزمات اللجوء إلى البنوك طلباً للمساعدة المالية عن اللجوء إلى الأقارب . كذلك تشير كثير من الدراسات إلى أن الأسرة النووية لا تلعب دوراً أساسياً في تأنيث بيوت أبنائها عند الزواج . وقد ترجع تلك الحقائق إلى عدم قدرة أفراد الأسرة أو الأقارب على تقديم المساعدة ، كما ترجع إلى ظروف أخرى ليس هذا المجال للخوض فيها . ولكن كما أشرت ليس هناك مبرر للخلط بين المساعدات المالية وبين علاقات التفاعل . فهذه المساعدات

Williams, Robin, American Societies, A sociological Interpretation, 2nd. (٢٣)

Edition, New York, 1965, pp. 40-41.

المالية جانب واحد من جوانب عديدة يمكن أن تنطوي عليها علاقة التفاعل بين الأسرة النووية ودائرة القرابة المتصلة بها .

ومما يؤكد وجهة نظرنا ما ذهبت إليه كثير من الدراسات من اتجاه الأسر النووية المعاصرة (وخاصة تلك الأسر التي توصف بأنها تعيش حياة عائلية مستقرة) إلى اختيار أصدقائها من بين دائرة القرابة . وهو ما أبرزته على الخصوص دراسة زيمرمان وسرفانيس^(٣٤) ، وهو ما يناقض فكرة الأسرة النووية المنعزلة التي ألح عليها علماء الاجتماع العائلي التقليديون .

ثم هناك قضية أساسية أخرى لا تقل عن تلك أهمية من الناحية النظرية نظراً لارتباطها ليس فقط بطبيعة علاقات التفاعل بين الأسر النووية وأقاربها ، وإنما لارتباطها أيضاً بطبيعة عملية التفاعل في المجتمع المعاصر كله . فالسكنى الجديدة المستقلة لا تعني اليوم انقطاع علاقات التفاعل مع الأقارب ، ربما كانت تعني ذلك منذ ثلاثين أو أربعين عاماً مضت ، إذ ما كانت تفصل بين الأسرة القديمة والأسرة الجديدة المتفرعة عنها مسافة مائة كيلو متر مثلاً . أما اليوم وفي ظل الثورة الهائلة التي حدثت في وسائل المواصلات والطرق البرية والطائرات والسكك الحديدية والتليفون والتلغراف . . . إلخ ، فإن مسافة المائة كيلومتر هذه لا يمكن أن تمثل عائقاً لحدوث التفاعل بين الأسرتين ، أو بين الأسرة الجديدة وبقية أقاربها .

إذا أضفنا إلى كل ذلك ظروف وطبيعة العمل في المجتمع الصناعي المتقدم وما استطاع العمال أن يحققوه من وقت فراغ طويل ، وإجازات طويلة ، فإن كل ذلك يتيح — بالتضافر مع العوامل السابقة — فرصة لتوثيق علاقات التفاعل سواء على المستوى الأسري أي بين أفرادها وبعضهم البعض ، أو على مستوى النسق القرابي كله . فالمجتمع الحديث يتيح اليوم في المتوسط يومين إجازة أسبوعية ، ويتيح إجازة سنوية تتراوح بين شهر إلى شهرين تستغل جميعها في خدمة مزيد من التفاعل الذي أشرنا إليه . وسنعود إلى تفصيل هذه النقطة فيما بعد .

Zimmerman, Carle, and Lucius cervantes, Successfull American families, (٣٤)

٢ - الأسرة النووية في أوروبا :

قدمت بريطانيا أهم الدراسات الأوروبية التي ألفت الضوء على حقيقة نمو الأسرة النووية في المجتمع الحديث . وقد ظلت دراسات الاجتماع العائلي حول هذه النقطة محدودة النظرة ضيقة النطاق ، حتى أخذ علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية يدخاؤون إلى دراسة هذا الموضوع ، ومن ثم يفيدون من النظرة الأنثروبولوجية الشاملة في تحقيق فهمهم لوضع الأسرة النووية والأسرة الزوجية في المجتمع الإنجليزي المعاصر (٣٥) .

وقد أوضحت بعض هذه الدراسات الحديثة مدى عمق التفاعل بين الأسرة النووية في الريف ، ودائرة الأقارب المتصلة بها بسبب تجاورها في السكنى من ناحية ، وما يقوم بينهما من تعاون اقتصادي من ناحية أخرى . أما في المدينة الإنجليزية فقد أصبحت الأسرة النووية أكثر حاجة إلى المساعدة - خاصة الروحية والمعنوية - من الأقارب بسبب التباعد المكاني بينها . ولاحظت البحوث الحديثة قوة علاقات التفاعل بين الأسرة النووية والأقارب في المدن ، إلى حد فاق في بعض الأحيان درجة التفاعل في الريف ، وهي حقيقة ملفتة للنظر تدعونا إلى مزيد من التأمل ، وإلى محاولة الخروج منها بما تنطوي عليه من نتائج هامة لمستقبل الأسرة النووية في المجتمع الإنساني عموماً ، وفي مجتمعاتنا على وجه الخصوص .

وتؤكد هذه الشواهد - وكثير غيرها مما لم نسقه هنا - أن قضية العزلة التي يقول عنها تالكوت بارسونز لا تصدق بالضرورة على الأسرة النووية في كل الثقافات الصناعية الغربية ، وأنها في حاجة إلى إعادة النظر . ويؤكد كونيغ أن هذا الوضع يصدق على الأقل بالنسبة لإنجلترا حيث تبرز بشكل واضح قوة العلاقات مع الأقارب في المدينة حتى وإن كانت ذات آثار ضعيفة واهية من الناحية الاقتصادية . ولذلك يجب ألا نغفل - كما سبق أن أشرت في أكثر من موضع - الأنواع الأخرى غير الاقتصادية من التفاعل ، حتى لا تقع في خطأ إصدار أحكام مضللة على الأسرة النووية في المجتمع الحديث .

وهناك نقطة أخرى تلي ضوءاً على أبعاد التفاعل غير الاقتصادي الذي نحاول أن نوضحه ، أن السياسة الاجتماعية للدولة في إنجلترا - وفي كثير من البلاد الأوروبية

الصناعية الأخرى كذلك - قد اضطلعت برعاية كبار السن اجتماعيًا واقتصاديًا من خلال نظم التأمين ، وبيوت العجائز ومختلف الامتيازات التي تمنح لكبار السن . ورغم أن هذه الرعاية قد تكون قاصرة في بعض الأحيان - من وجهة النظر الاشتراكية - إلا أنها قد كفت الأبناء مؤونة الاضطلاع بععب رعاية آبائهم اقتصاديًا ، وجعلت العلاقة الجديدة بين الأبناء - الكبار - والآباء تخاو من الأبعاد المادية والواجبات الاقتصادية . وبذلك قضت على مصدر هام من مصادر انتشاحن والتدخل من عوامل التوتر التي تشوب العلاقات بين الطرفين ، ومعنى هذا أن العلاقات بين الآباء وأبنائهم يمكن أن تكون أكثر قوة ، كما يمكن أن يشارك الآباء والأبناء الحياة الواحدة مع أسرهم الجديدة ، بحيث يشمل البيت ثلاثة أجيال معًا : الجد والأب والابن . وقد سمح بهذا - كما أوضحت - أن الأجداد لم يعودوا يشكلون عبتاً اقتصادياً على الأسرة نظراً لأنهم يتقاضون معاشهم الخاص ويتمتعون بالتأمينات الصحية وغير ذلك .

وقد ألفت مزيداً من الضوء على هذه الحقيقة دراسة بيتر تاونسند Peter Townsend على أحد أحياء مدينة لندن . حيث أوضح تاونسند أن الأسرة النووية يمكن أن تبدو منعزلة في الظاهر . بمعنى أنها تعيش في حياة مستقلة ، ولكنها تكون في الواقع غير ذلك . إذ أن الأجداد قد يعيشون في هذه الحالة في نفس المنزل (أعني في شقة أخرى من نفس المنزل) ، أو على مقربة من المنزل الذي تعيش فيه الأسرة ، بحيث إن كثافة العلاقات اليومية بين الطرفين قد وصلت إلى نسبة مذهلة (٣٦) . ونود أن نشير إلى ملاحظة هامة في رأينا . هي أن هذه السمة تبدو بوضوح كلما كان الحى المدروس أكثر تجانساً من الناحية الطبقيّة . فدراسة تاونسند المشار إليها أجريت على حى تسكنه الطبقة العاملة أساساً ، بينما كانت نفس النتائج أقل وضوحاً في دراسة أخرى أجريت على حى مختلط طبقيّاً ، وتبدو فيه العناصر الوسطى بشكل واضح ، مما يبينها إلى أن الظروف

(٣٦) ويمكن للقارئ أن يرجع إلى مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، وعن كافة جوانب حياة كبار السن في المجتمع الحديث : أوضاعهم ، ظروفهم ، ومشكلاتهم . . . إلخ ، وذلك في الفصل الممتاز الذي عقده ليوبولد روزنماير عن سوسيولوجيا كبار السن : انظر :

Rosenmayr, Leopold, „Soziologie des Alters“ : René König, (Ed.) Handbuch der empirischen Sozial forschung, Stuttgart, 1969, Bd. 11, p. 306-357.

الطبقية تلعب هي الأخرى دوراً هاماً في تشكيل علاقات التفاعل بين الأسرة النووية ودائرة الأقارب^(٣٧). وقد بدا ذلك واضحاً في دراسة أخرى أجراها ويلموت Willmott ويونج Young في عام ١٩٦٠. كما يمكن أن نشير إلى دراسة أخرى أجراها ماريس Marris (في عام ١٩٥٨) على عينة بلغ حجمها ٧٢ من الأراامل الصغيرات السن نسبياً (حيث تراوحت أعمارهن بين ٢٦ - ٥٦ سنة). وقد أوضحت الدراسة التأثير الكبير للتضامن الأسرى في حالات الكوارث^(٣٨).

أما بالنسبة للدراسات الألمانية للاجتماع العائلي حول هذا الموضوع ، فقد لاحظت ظاهرة التفاعل العميق بين الأسرة النووية ودائرة الأقارب بشكل زائد وملفت للنظر ، إلى حد أن الدارسين لم يروا في هذه الظاهرة تطوراً طبيعياً لنظام الأسرة النووية ، وإنما اعتبروه رد فعل حاد على ظروف معينة . إذ أن معظم الدراسات التي نعنيها هنا قد أجريت في فترة ما بعد الحرب مباشرة ؛ في النصف الأخير من العقد الخامس والنصف الأول من العقد السادس . وقد وضعت هذه الملاحظة كثيراً من دارسى علم الاجتماع العائلي الألمان في موقف محير يتسم بغير قليل من الخلط والاضطراب ؛ إذ نراهم من ناحية يؤكدون - جرياً على عادة الدراسات الأمريكية والدراسات الأوروبية الأخرى - على عزلة الأسرة النووية في المجتمع الحديث . ثم يبنهون إلى النتيجة البارزة التي خلصت إليها بحوثهم عن قوة علاقات التفاعل بين الأسرة النووية والأقارب . ولذلك نلاحظ على الدراسات الألمانية حول هذا الموضوع أنها قد خلطت بين ظاهرة عرضية مؤقتة بظروف أزمة معينة ، باتجاه عام في تطور الأسرة كنظام في المدى البعيد ، وإزاء هذا الخلط لانستطيع أن نتخذ من الدراسات الألمانية المعاصرة للأسرة سنداً يؤكد أو يبنى الاتجاه الذي نحاول أن ندلل عليه ، ولا يستثنى من ذلك سوى دراسات رينيه كونيج^(٣٩).

Willmott, Peter and Michaelyoung, Family and class in a London Suburb, (٣٧)
London, 1960.

Morris, Peter, Widows and Their Families, London, 1958. (٣٨)

(٣٩) من أبرز الدراسات الألمانية التي تناولت موضوعنا :

a) Thurnwald, Hilde, gegenwartsprobleme Berliner Familien, Eine Untersuchung an
498 Familien, Berlin, 1948.

كما وقعت الدراسات الألمانية في خطأ منهجي أساسي جعل نظرتها إلى الموضوع مكبلة في حدود ضيقة يصعب أن تكون نظرة شاملة للموضوع . فقد حاولت معظم الدراسات الألمانية أن تقيس درجة التفاعل وعمقه بين الأسرة النووية والأقارب من واقع المعيشة في حياة مشتركة . بمعنى أنها كانت تتساءل أساساً عما إذا كانت الأسرة ذات الجيلين - يشترك معها أحد من الأقارب . وبذلك أغفلت البعد الهام من التفاعل الذي ركزت عليه كثير من الدراسات الأمريكية والإنجليزية المشار إليها ، وأغنى إمكانية قيام هذا التفاعل من خلال سكنى الأسرة النووية على مقربة من أقاربها . وإلى أن تهتم الدراسات الألمانية الاهتمام الكافي بهذا البعد من أبعاد التفاعل ، فإننا لا نستطيع أن نخرج من الدراسات الألمانية برأى واضح وقاطع يؤكد القضية التي نحن بصدددها أو ينفيها أو يتحفظ عليها .

أما عن فرنسا فنلاحظ على دراسات الاجتماع العائلي اتساقها مع الاتجاه العام لدراسات علم الاجتماع ، وأغنى التأكيد الواضح للاتجاه التاريخي ، فتشير بعض الدراسات إلى تجاوز الأسرة الممتدة والأسرة النووية في بعض الظروف^(٤٠) . كما تتبعت دراسات أخرى الظروف الأساسية التي أدت إلى تحطيم الأسرة الكبيرة الأرستقراطية

b) Schelsky, Helmut, Wandlungen der deutschen Familieinder gegenwart, 5 deutschen= familie in der gegenwant, 5th. Edition, Stuttgart, 1967 (1st. Edition, 1953).

c) Baumert, gerhard, „Some observations on current trends in the germand families” : Transactions of the third world congress of sociology, Vol. 4, London, 1956.

Baumert, g., „Changes in the family and the Postion برأى of older Persons in Germany”; International Journal of comparative sociology, Vol. 1 (1960).

e) Baumert, g. and Edith Huminger, Deutsche Familien nach der Krieg, Darmstadt1954.

هذا علاوة على الدراسات العديدة القيمة التي قدمها عالم الاجتماع الألماني الكبير رينيه كونيغ ، والتي وردت الإشارة إليها في ثنايا هذا البحث .

(٤٠) من هذا مثلا دراسات بيتو وآريس :

Petot, Aries, „La famille en France sous l’Ancien régime”.

مقال نشره بيتو في الكتاب الذي أصدره المركز القومي للبحوث العلمية (الفرنسي) GNRS بعنوان :

Sociologie comparée de la Famille contemporaine, Paris, 1955.

وكذلك دراسة آريس عن الطفل والحياة الأسرية في العصر القديم (باريس ١٩٦٠) الذي سبقت

الإشارة إليه .

بفعل تدخل السلطة المركزية وإلى ما تبع هذا من تدعيم سلطة الأب داخل الأسرة البورجوازية الفرنسية .

وبرغم أهمية هذه الدراسات وغيرها في تطوير نظرية الأسرة عموماً ، وإثراء معلوماتنا عن ديناميات التغير العائلي في المجتمعات الأوروبية على وجه الخصوص ، إلا أنها لا تلتقي لنا ضوءاً يذكر على ظروف حياة الأسرة في المجتمع المعاصر ، خاصة الظروف المحيطة بالأسرة النووية ، وبوجه خاص المشكلة التي نتصدى لها بالدراسة في بحثنا هذا . بل إن رينيه كونيغ يصل إلى حد القول بأن علم الاجتماع العائلي علم متخلف في بلد دوركايم ، وهي شهادة يشاركه فيها بعض علماء الاجتماع الفرنسيين البارزين .

فبحوث الاجتماع العائلي الفرنسية ما زالت تقليدية سواء في موضوعاتها أو في مناهجها ، ولم تلتفت بالقدر الواجب إلى المشكلات الحديثة التي يهتم بدراستها علم الاجتماع العائلي المعاصر في أمريكا أو بعض البلاد الأوروبية الأخرى كبريطانيا أو ألمانيا على سبيل المثال . فنحن يمكن أن نجد بسهولة تحليلات لظروف الحياة العائلية في الطبقات الاجتماعية المختلفة (الطبقات الفلاحية والبورجوازية والعمالية) ، ولكننا لا نجد شيئاً جديداً بعد هذا . وفي أحيان قليلة وبشكل عابر ، يشير بعض الباحثين — مثل سوتر^(٤١) Sutter وطاباه Tadah — إلى كثرة عدد الزيجات التي تعقد بين الأقارب في المدن الفرنسية الكبرى^(٤٢) . أو يشير آلان جيرار Girard مثلاً إلى أن الأزواج الشبان يحافظون على تنمية علاقاتهم مع والديهم بعد الزواج . وإن كان جيرار

(٤١) انظر على سبيل المثال :

Sorre, Maximilien, *Sociologie comparée de la famille contemporaine*, 1955, p. 5.

وانظر كذلك

Brams, Lucien "Synthese et conclusion" dans *sociologie comparée de la famille contemporaine*, *op. cit.*, p. 185-186.

(٤٢) انظر على سبيل المثال دراسة سوتر وطاباه

a) Sutter, Jean, „Evolution de la distance séparant Le domicile des future époux”, dans : *Population*, T. 13, 1958.

b) Sutter, J. et L. Tabah, *Fréquences et repartition des mariages consanguines en France*”, dans : *Population*, T. 3, 1948, pp. 110-111.

وانظر كذلك كتابنا ، علم الاجتماع الفرنسى المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، الطبعة

الأولى ، ١٩٧٢ .

يقصر اهتمامه على الأشخاص الذين يعيشون في حياة واحدة ، ولا يتتبع طبيعة وكثافة علاقات الأسر النووية مع الأقارب المجاورين (وهو نفس التصور الذي سبق أن لاحظناه على الدراسات الألمانية حول هذا الموضوع) (٤٣) . كذلك يذكر جاك دوبلييه Jacques Doublet عرضاً ارتفاع درجة المساعدة المتبادلة والتعاون بين الأسر النووية عند الطبقة العمالية ، دون أن يوفي هذا الموضوع حقه من التفصيل ، أو يدلل بشكل واضح مستند إلى بيانات محددة يمكن استخدامها بشكل مفيد في عقد المقارنات . ويمكن تلخيص الوضع بأن الدراسات الفرنسية الاجتماعية حول هذا الموضوع قد تخلفت عن متابعة التيار العالمي ، ولكنها لا تعدم مع ذلك بعض الإشارات العابرة - التي ذكرنا بعضها - التي تؤكد نفس اتجاه التطور الذي نحاول توضيحه في دراستنا هذه (٤٤) .

رابعاً : الأسر النووية في البلاد النامية

إذا كان صحيحاً أن نمو الصناعة لا يؤدي بالضرورة إلى عمومية الأسرة النووية ، كذلك فإن التخلف الاقتصادي لا ينفى مجال من الأحوال وجود أسر نووية في الطبقة الدنيا . كذلك يجب ألا يعتبر وجود الأسر الممتدة في الطبقة العليا عائقاً يحول دون النمو الاقتصادي للمجتمع . وقد عرف التاريخ أمثلة واقعية لهذا ، كما كان الأمر في روسيا والصين . على حين كان مختلفاً بالنسبة لليابان . وسنحاول في هذه الفقرة أن نتعرف على حقيقة الأوضاع بالنسبة للأسرة النووية في البلاد النامية اليوم . ومن الطبيعي أننا لا يمكن أن نوفي هذا الموضوع حقه ، لذلك سنكتفي بتحديد الملامح العامة والإشارة إلى بعض الخطوط الرئيسية . ولعل هذا من شأنه أن يحفز الباحثين بلادنا إلى إجراء الدراسات الكفيلة بتوضيح حقيقة الموقف في البلاد النامية على وجه العموم وفي بلادنا بصفة خاصة .

يجب أن نقرر منذ البداية أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الأسرة الممتدة هي النمط

Girard, Alain, „Aspects statistiques du Probleme familial” dans : Sociologie (٤٣) comparée de la famille contemporaine, Paris, 1955.

(٤٤) انظر حول هذا الموضوع العرض المفصل عند رينيه كونيغ ، المرجع السابق ، ص ص ٢٢٦ - ٢٢٧ وكذلك كتابنا « الاجتماع الفرنسي المعاصر » الذي سبقت الإشارة إليه .

الوحيد من الأسرة الذى كان سائداً في البلاد انامية . فهو تماماً كخطأ الاعتقاد بأن الأسرة الممتدة هي التي كانت سائدة في الثقافات الإغريقية والرومانية وغيرها من ثقافات العالم القديم . وقد سبق أن أوضحنا هذا الموضوع بصفة عامة . أما فيما يتعلق بمجتمعات البلاد النامية ، فإن هناك بالفعل عديد من الأسباب التي تبرر — بل وتجدد أحياناً — وجود عدد ضخم من الأسر النووية يختلف من مجتمع لآخر . وقد تكونت هذه الأسر النووية بطرق مختلفة وفي ظل ظروف متباينة . فنجد — كقاعدة تقريباً — أن الأسر النووية هي الشكل السائد عند طبقات العبيد وكل من يشغل صفة التابع أو الخادم اللصيق بصاحبه . كما تكونت الأسر النووية نتيجة الهجرات والفتوحات والحسائر البشرية الضخمة في الحروب أو الأوبئة . وقد كانت أدنى الطبقات الاجتماعية التي تتأثر دائماً بهذه الظروف . يضاف إلى هذا عامل آخر يرجع إليه الفضل في زيادة انتشار الأسر النووية هو العامل الأيديولوجي السياسي . وقد أكد رينيه كونيغ ومن قبله وليام جود أثر الثورة السياسية والأيديولوجية في العالم العربي على انتشار الأسرة النووية نتيجة لتحرير المرأة^(٤٥) . ومع أننا يجب أن نبالغ في تقدير دور هذه الحركات الثورية من حيث أثرها على تغيير شكل الأسرة . إلا أننا يجب — مع ذلك — ألا نغفل هذا البعد الثوري ، خاصة عند ما يستمر لفترة طويلة أو يرتبط بعمل سياس طويل الأمد ، كما كان الوضع في ظل حركة كمال أتاتورك في تركيا أو في الجزائر حتى عهد قريب .

إلا أنه يحدث في حالات أخرى أن تخبو هذه الحركات ويضعف تأثيرها وتنتهي إلى سبات عميق . ومن اليسير أن نضرب أمثلة على مثل هذه التطورات . ولعل أبرزها أن النسبة المثوية للفتيات اللاتي يترددن على المدارس في بعض البلاد الإسلامية ما زالت منخفضة بشكل عام ، وهي ظاهرة ملحوظة بوضوح في معظم بلاد الشمال الإفريقي وفي جزء كبير من البلاد الإسلامية في آسيا كإيران والباكستان وأندونيسيا . بل إننا نجد في بعض الأحيان أن منجزات بعض الحركات الثورية قد ضاعت وانعدم تأثيرها بسبب بعض الحركات الرجعية المضادة التي قامت لمواجهتها كما حدث لحركة أمان الله خان في أفغانستان .

ومهما يكن تأثير هذه الحركات الإصلاحية وهذه الاتجاهات الأيديولوجية فإننا نود أن نؤكد عليها لما لها من أهمية في إلقاء مزيد من الضوء على الفكرة العامة التي نرى إلى توضيحها هنا . ذلك أنها تمت جميعاً دون أى تدخل أو أى تأثير للتصنيع . وتعد هذه الأحداث بمثابة شاهد جديد على ضعف النظرية القائلة بوجود علاقة خاصة بين تطور الأسرة والتصنيع . وربما كان أقصى ما يمكن أن نتصوره عن هذه العلاقة هو أن نعتبر تطور الأسرة في اتجاه معين وفي مجتمعات معينة (كما في البلاد الاشتراكية على سبيل المثال) جزء من رد الفعل في إطار خطة إصلاحية عامة مرسومة في ضوء نظرة شاملة ومنفذة بطريقة شاملة أيضاً . ولكنها ليست حتى في هذه الأحوال نتيجة للتصنيع ؛ ولا يمكن أن تعتبر كذلك . بل إننا نجد على العكس من هذا أن هناك سؤالا منطقياً يطرح نفسه علينا : ما هي أكثر أشكال الأسرة ملاءمة في المناطق الحضرية في بلاد الشمال الإفريقي ، وبعض هذه المناطق الحضرية ذو عهد بعيد بالتحضر ، يقترب في بعض الأحيان من المائة عام أو يتجاوزها . تذللنا الدراسات العديدة التي أجريت عن هذه المناطق أن الأشكال الممتدة من الأسرة هي بالذات أكثر الأشكال ملاءمة وأكثرها حظاً من النجاح . تلك المناطق التي قطعت شوطاً ليس بالقليل على طريق الأخذ بالأساليب الاقتصادية الحديثة . وقد أكد هذه الحقيقة كارمل كامبيري C. Camilleri في دراساته العديدة التي أجراها عن الأسرة في تونس^(٤٦) .

(٤٦) ومن أهم مؤلفات كامبيري المشار إليها هنا :

Camilleri, Carmel, Etude sur l'integration familiale du jeune Tunisien Cultivé, dans : les cahiers de Tunisie, T. 33-5 (1961).

—, Les rapports familiaux du jeune Tunisien de culture occidentale, dans : Enfance (1962) .

—, Statut et rôle familiaux de la femme. Leur representation dans des groupes de jeunes travailleuses Tunisiennes, dans : Revue française de Sociologie, T. 3 (1964).

—; Les représentations éducatives dans les groupes de jeunes parents de Tunisie, dans : Revue Tunisienne des sciences Sociales, T. 3 (1965).

—, Erhaltung der erzieherischen Aufgabe der familie, in : Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Bd. 18, (1966).

« احتفاظ الأسرة بوظيفتها التربوية » .

—, Les relations parents - enfants en Tunisie, Paris. 1966.

—, Famille et modernité en Tunisie, dans : Revue Tunisienne des sciences Sociales, T. 4 (1967).

والحق أنه يجب أن نتساءل فعلا أى الأسر يمكن أن تتمتع بفرص أفضل فى المدينة ؟ . هل الأسرة النووية المنعزلة التى يعمل على إعالتها شخص واحد ، أم الأسرة الممتدة التى يعولها رجلان أو أكثر ؟ . إذا تأملنا الوضع بالنسبة للأسرة النووية المنعزلة لوجدنا أن نزول المرأة إلى ميدان العمل سيصبح على الفور بمثابة عقبة ليست بالهيئة أمام حياة الأسرة . وتزداد مشكلات مثل هذه الأسرة حدة إذا ما كانت أسرة مهاجرة إلى المدينة ليس لها أقارب يمكن الاعتماد عليهم فى المشاركة فى حل بعض هذه المشكلات . أما فى الحالة الثانية وأعنى بالنسبة للأسرة الممتدة، فإن المرأة يمكن أن تدير شئون المنزل حتى إذا اتجهت المرأة الأخرى أو النساء الأخرى إلى العمل والتكسب . ومن هنا نرى أن تأمل الواقع الفعلى بعين فاحصة سوف يدفعنا إلى إعادة النظر فى كثير مما نعتبره من الأمور البديهية والمسلمات .

ومن الشواهد البعيدة الدلالة ، الحقيقة التى كشفت عنها بعض الدراسات القليلة التى أجريت مؤخراً على بعض المجتمعات الإسلامية . فقد أوردت هذه الدراسات كثيراً من الشواهد التى تؤكد أن مختلف أشكال الأسرة الممتدة لم تكن واسعة الانتشار ، ولم تكن هى الشكل السائد أو المسيطر ، كما كان جمهور الباحثين يعتقد فى الماضى دون تحييص . إذ اتوقع أن الأسرة الممتدة كانت عند جميع الشعوب الإسلامية بمثابة « مثل أعلى » أو نموذج يحتذى . إلا أن هذا التطلع إلى ذلك المثل الأعلى لا يعنى أن غالبية أبناء تلك المجتمعات كانت تعيش وفقاً لهذا الأسلوب أو داخل هذا الإطار من أطر الحياة الأسرية .

وقد دلت دراسة الباحثة فولار A. H. Fuller على إحدى القرى الإسلامية فى لبنان على أن الوحدات العائلية الصغيرة هى الشكل الغالب على الأسرة فى تلك القرية^(٤٧) . إلا أنها لاحظت إلى جانب هذا وجود علاقات نشيطة وقوية مع دائرة الأقارب المقربين والبعيدين على السواء . وهناك بعض الشواهد التى أوردتها الباحثة فولار ، والتى تشير إلى أن الأسرة النووية ليست هى الشكل المفضل الذى يمكن للأسرة المهاجرة حديثاً أن تبدأ منه حياتها فى المدينة ، ولذلك يصادف المرء الأسرة النووية بكثرة فى الأحياء

المتخلفة في مدن الشرق الأوسط وفي « مدن الصفائح »^(٤٨) Bidonville في بلاد شمال أفريقيا . على أننا يجب ألا نعتبر أن هذا هو القاعدة دائماً . فهناك بعض المعلومات الحديثة من تونس تشير إلى استمرار الأشكال الممتدة من الأسرة بعد الهجرة إلى المدن حتى في داخل الأحياء المتخلفة أو مدن الصفائح هذه . ونجد على العكس من هذا أن رب الأسرة يفضل أن يستأجر عاملاً غريباً بدلاً من أحد الأقارب . ولكن يجب أن نعرف أنه مهما كانت قوة الحجج ودلالة الشواهد التي نسوقها من هنا ومن هناك ، فإنه يعيب هذه البيانات جميعاً ويقال من قيمتها أنها غير متكاملة ، وأنها غير قابلة للمقارنة مع بيانات سابقة عليها . هذا علاوة على الحقيقة العامة التي تنسحب على كل ما يتصل بدراسة الأوضاع الاجتماعية في البلاد النامية ، وأغنى قلة البحوث العلمية التي أجريت حول هذه الموضوعات ، أو على وجه التحديد البحوث التي تلتزم منهجاً علمياً سليماً .

أما حينما توجد بيانات يوثق بها ، فإننا كثيراً ما نجد أنها تنتهي بنا إلى نتائج مثيرة ومفاجئة كتلك الدراسة التي نشرها حرفوش عن البناء الاجتماعي لعينة من الأسر الفقيرة في مدينة بيروت^(٤٩) . وقد درس حرفوش عينة من الطبقات الفقيرة من المجموعات السكانية الثلاثة : الأرمن ، والمارونيين ، والسنيين . وقد كشف عن وجود الأوضاع التالية فيما يتعلق بحجم الأسرة .

(٤٨) المقصود بمدن الصفائح Bidonville تلك الأحياء التي تتكون من أكواخ من صفيح يقيمها المدمون في ضواحي المدن الكبرى . وهي ظاهرة معروفة في كل بلاد العالم النامي ، ولكن استخدام الاسم بالذات يرتبط بمدن الشمال الإفريقي .

Harfouche, Jawal Karane, Social Structure of Low-Income Families in Lebanon, (٤٩)

Beirut, 1965.

دراسات في التنمية الاجتماعية

جدول رقم (١)

أنماط الأسر في ثلاث مجموعات سكانية في بيروت

في الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢

الأسر الممتدة		الأسر النووية		الجماعات السكانية			
جزء من العام		طول العام				طول العام	
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد			النسبة المئوية	العدد
—	—	٥٠,٤	٦٦	٤٩,٦	٦٥	الأرمن المارونيين السنين	
٥,٨	٧	٢٠,٨	٢٥	٧٣,٤	٨٨		
—	—	٣٧,٧	٤٣	٦٢,٣	٧١		
١,٩	٧	٣٦,٧	١٢٤	٦١,٤	٢٢٤		

المصدر : حرفوش : البناء الاجتماعي للأسر الفقيرة في لبنان ، بيروت : ١٩٦٥

ص ٣٤ .

وتدلنا هذه الأرقام على ارتفاع نسبة الأسر الممتدة بشكل مذهل في بيروت (حيث تبلغ جملتها ٣٨,٦٪) في بيئة حضرية متفرجة إلى حد بعيد ، مع ملاحظة ضرورة الانتباه إلى الفارق بين الأسرة التي يعيش أفرادها مع بعضهم طوال العام ، وتلك التي يعيش أفرادها جزءاً من العام فقط مترددين من حين لآخر بين الجبل والمدينة . ومن اللافت للنظر بشكل خاص أن الأرمن بالذات الذين بدأوا يسكنون البلاد منذ فترة قصيرة نسبياً هم الذين يتميزون بأعلى نسبة من الأسر الممتدة . وقد قدمت لنا الدراسة بيانات مفصلة عن نوع قرابة الأقارب الذين يعيشون في الأسر الممتدة تبعاً لعلاقتهم برب الأسرة . ويدلنا الجدول التالي المنشور على الصفحة ٣٦ من دراسة حرفوش المشار إليها إلى نوعيات أولئك الأقارب .

جدول رقم (٢)

العلاقة مع أفراد الأسرة الممتدة وأعدادهم باستثناء الوالدين والأطفال

أسر نووية أخرى	العمة أو الخالة	أخ الزوج أو الزوجة	أخت الزوج أو الزوجة	الحمو	الحماة	الجماعة السبلالية
٧	١	٣٠	٢٧	٣٢	٥٨	الأرمن
٤	١	١٦	١٣	١٣	١٩	المارونيين
١٣	٢	١٩	١٤	١٨	٣٠	السنين
٢٤	٤	٦٥	٥٤	٦٣	١٠٧	المجموع الكلي

وتدلنا هذه الدراسة بوضوح على مدى ملاءمة الأسر الممتدة للبقاء في الظروف الحضرية المتطورة ، حتى وإن كانت أغلبية الأسر (حوالي الثلثين) تنتمي إلى الطبقات الوسطى ، وكان الثلث فقط هو الذي ينتمي إلى الطبقات الدنيا . وما يعيب هذه الدراسة عدم تحديد نسبة كل من الأسر النووية والأسر الممتدة تبعاً للوضع الطبقي . ففي هذه الدراسة ، وفي بعض الدراسات المشابهة التي أجريت على بعض البلاد الإسلامية الأخرى ، كان الباحثون يقعون في خطأ منهجي أساسي ؛ إذ يقتصرون على عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون معاً في حياة مشتركة ، ولم يفكر أي منهم في قياس مدى شدة وكثافة العلاقات القائمة بين الأقارب الذين يعيشون في حياة مستقلة ؛ ذلك أن انفصال الأقارب في أكثر من حياة لا يمنع على الإطلاق أن يقوم بينهم نوع من التفاعل العميق والاعتماد المتبادل الوثيق الذي قد يكسبها - من الناحية البنائية - طابع وسمات الأسر الممتدة ، حتى وإن لم تجمعها حياة منزلية مشتركة .

وهناك عديد من الدراسات عن بعض المناطق المتخلفة في جنوب إيطاليا وغيرها توصلت إلى نتائج هامة بالنسبة لموضوعنا . إذ اتضح أن نسبة كبيرة من الأسر

الحضرية تعيش في أسر ممتدة ، على حين أن الأسرة النووية ظاهرة لها وجودها البارز الواضح في المناطق الريفية وفي الأحياء المتخلفة في المدن^(٥٠) . وإن كانت تجب الإشارة إلى أن حجم الأسرة في تلك المناطق الريفية كانت تختلف تبعاً لحجم الملكية الزراعية ، كما كان الوضع قديماً بالنسبة للفلاحين الصينيين ، حيث كنا نجد أن أصغر الأسر في الريف الصيني هي تلك التي لا تملك شيئاً من الأرض . وعلى الرغم من أن هناك كثيراً من الشواهد التي توحى بأن هذه الأوضاع سوف تتعرض للتغير في المدى القريب أو البعيد ، فإننا نؤكد من جديد أن هذه التغييرات لا علاقة لها بالتصنيع ، حيث إنه يغيب غياباً شبه كامل في تلك المناطق . أما حيث يوجد قدر من التصنيع فإن التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية يرجع بالتأكيد إلى عوامل أخرى غير التصنيع ، يمكن أن يكون من بينها الفقر الشديد أو التفكك الاجتماعي بصفة عامة . ولعل القرية المصرية النوبية (غرب أسوان) تقدم لنا نموذجاً حياً وقريباً يؤكد صحة هذه النظرة حيث يعمل أكثر من ٨٠٪ من القوى العاملة في الصناعة أو ما يتعلق بها . وهم جميعاً يعملون في بيئة حضرية خالصة (مدينة أسوان والمنشآت الصناعية الضخمة المحيطة بها كالمسد العالي وشركة كيميا ، وشركة الحديد وانصلب) . ومع ذلك فالأسرة الممتدة هي الشكل السائد في الوقت الحاضر . وستظل بالتأكيد مسيطرة مدة جيل أو جيلين في المستقبل أيضاً^(٥١) .

وهناك عالم آخر بظروف أخرى وأوضاع خاصة في الهند . ومن حسن الحظ أن لدينا قدراً معقولاً من البحوث التي أجريت عن الأسرة في الهند . ولكننا نلاحظ هنا أيضاً أن التحول الذي طرأ على شكل الأسرة قد صدر عن دوافع أيديولوجية وسياسية أكثر من صدوره عن عملية التصنيع . أما عن وضع الأسرة فنجد هنا أيضاً أن الأسرة الكبيرة هي المثل الأعلى والصورة النموذجية في ذهن الناس . ولكننا

(٥٠) انظر دراسة حرفوش عن الأسرة الفقيرة في لبنان :

Harfouche, Jawal Karane, Social Structure of Low-Income Families in Lebanon, Bireut, 1965.

(٥١) وهو ما دلت عليه الدراسة التي اشتركنا فيها عن غرب أسوان ، وسوف ينشر قسم الاجتماع بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، تقريراً عن أهم نتائج هذه الرحلة العلمية .

ترك هذا المثل الأعلى وانتساعاً عن الواقع القائم فعلاً . فنجد في الهند أن الأولاد قد يظلون في حياة واحدة مشتركة بعد فترة من الوقت من وفاة أبيهم . وغالباً ما يكون هذا التماسك تلقائياً ، ولكنه مؤقت ولفترة قصيرة فقط بعدها يتفرق الأبناء ليكون كل لنفسه أسرة نووية . وقد دفع تكرار هذا الوضع بعض الباحثين مثل ويليام جود إلى القول بأن الأسرة الهندية تعيش تطوراً دورياً ، أى تطور يتخذ شكل مراحل متعاقبة تمر بها الأسر الكبيرة ثم تنتهى فتعود تقطع نفس الدورة من جديد^(٥٢) . فنجد الأبناء وزوجاتهم وأطفالهم يعيشون مع الأب فترة من الوقت ثم ينفصلون بعد ذلك لظرف أو لآخر ، وتتفرق بذلك الأسرة الكبيرة إلى مجموعة من الأسر النووية^(٥٣) . ثم قد يحدث أن يعود أحد هؤلاء الأبناء إلى تكوين أسرة كبيرة . وهكذا تعيد الأحداث نفسها من جديد . لذلك يبدو من الواضح أن الأسرة الكبيرة من هذا النوع ليست شكلاً مستقرّاً من أشكال الأسرة كما كان يعتقد في الماضي ، وكما كان الوضع في مجتمعات أخرى ، كالحال في الصين قديماً قبل الثورة أو في يوغوسلافيا قديماً . ولكن يجب أن ننبه إلى ظرف هام من ظروف هذه العملية . فإذا افترضنا أن الأسرة الكبيرة التي سبق الإشارة إليها تتفرق لتصبح خمسة أو سبعة أو عشرة أسر نووية ، فإن فرصة التحول إلى أسرة كبيرة مرة أخرى لا تتاح لكل هذه الأسر العشر مثلاً ، وإنما واحدة منها أو بعضها فقط . هذا إذا أتاحت الفرصة أصلاً . أما بقية الأسر النووية فإنها تظل إلى الأبد أسراً نووية .

فإذا أخذنا هذه الحقائق في الاعتبار ، أمكننا أن نفهم كيف أن بيانات التعداد القديمة في الهند (والإشارة هنا إلى تعداد ١٩٠١) قد دلت على أن متوسط حجم الأسر الهندية كان صغيراً . كما أنه كان هناك ما يشبه التطابق بين عدد البيوت وعدد الأسر النووية . ومعنى هذا أن الأسرة النووية كانت هي الشكل السائد في الهند منذ ذلك الوقت البعيد . ولا يستثنى من ذلك إلا الطبقات العليا فقط ، وهي في مجموعها ليست سوى أقلية ضئيلة بالقياس إلى المجتمع الهندي كله . فقد

W. Goode, *op. cit.*, (1963), p. 244.

(٥٢)

Gore, M.S. the Traditional Indian Family, p. 212.

(٥٣)

وهو مقال منشور ضمن الكتاب الذى أشرف ماير نيكوف على تحريره ، والذي سبقت الإشارة إليه

(صادر عام ١٩٦٥) .

كانت الأسر الكبيرة هي الشكل السائد عند هذه الطبقات العليا . أما في الطبقات الدنيا فقد كان الابن مستقل عن أسرته ويكون لنفسه حياة منزلية خاصة بمجرد أن تنجب زوجته أطفالا . ويمكننا على أساس هذه البيانات القديمة من ناحية ، وعلى أساس الإحصاءات الحديثة من ناحية أخرى أن نقرر أن الأوضاع لم تتغير في الحقيقة على مدى نصف القرن الماضي^(٥٤) .

ونلاحظ من ناحية أخرى أن اثنان من علماء الاجتماع الهنود هما كاباديا K. M. Kapadia وديساي I.P. Desai قد أشارا في دراسات حديثة لهما إلى أن هناك بعض الأسر الكبيرة الوظيفية . أى التى تظل متماسكة ، لأنها تحقق لأفرادها خدمات وامتيازات معينة لا يمكن أن تتحقق لهم إذا تفرقوا إلى أسر صغيرة . ونبه كل من كاباديا وديساي إلى أن هذه الأسر المشار إليها تتخذ شكل الأسر النووية في الظاهر ، وإن كانت في الحقيقة يجب أن تعتبر أسراً ممتدة بحكم ما يقوم بين أفرادها من علاقات وما يجمع بينهم من تفاعل^(٥٥) .

وقد تكلم جور M.S. Gore في نفس الاتجاه تقريباً عندما نبه بوضوح إلى أنه ليس المهم هو نوع المعيشة ؛ أعنى في بيت واحد أو في بيوت متفرقة ، وإنما القيد والعامل الحاسم في الموضوع هو نوع التفاعلات التى تقوم بين الأفراد وبين الوحدات العائلية ومدى كثافتها . ويقول جور بالحرف الواحد : « إذا فهمنا هذا ، فإنه لن يكون من التناقض القول بأن العلاقات الأسرية الممتدة يمكن أن تظل قائمة حتى إذا تغير تركيب الحياة المنزلية وأصبح مقسماً إلى وحدات نووية^(٥٦) » .

(٥٤) انظر حول هذا الموضوع مقال أورنشتاين :

Orenstein, Henry, The Recent History of the Extended Family in India, in : Social Problems, Vol. 8, (1961).

(٥٥) انظر نماذج من أبرز دراساتها :

Kapadia, K.M., Marriage and Family in India, 2ed., Bombay, 1959; Desai, I.P., The Joint Family in India, in : Sociological Bulletin, Vol. 5 (1956).

—; Some Aspects of the Family in Mahava : A Sociological Survey of Jointness in a Small Town, Bombay, 1964.

Gore, M.S., „The Traditional Indian Family”, in Nimkoff, M.F., (ed.) (٥٦) Comparative Family Systems, Boston, 1965, p. 212.

ومن الممكن فهم هذه الحقيقة من زاويتين : الأولى أن الأسر الكبيرة ليست من الكثرة بالشكل الذى كان يعتقد من قبل . والثانية أن وجود الأسر النووية لا يدل فى ذاته على حدوث تغير فى شكل الأسرة ؛ ذلك أن الأسر النووية يمكن أن تخضع لاتجاهات كتلك الاتجاهات التى تميز الحياة فى أسر كبيرة . كما أن أفراد الأسر الكبيرة يمكن أن يخضعوا لاتجاهات كتلك الاتجاهات الشائعة فى الأسر النووية . هذا إذا أغضينا الطرف مؤقتاً عن حقيقة أخرى أساسية هى أن أحد الشكلين يمكن أن يتحول إلى الشكل الآخر والعكس بالعكس ، وهى ظاهرة متكررة لانعدام الشواهد عليها هنا وهناك .

وقد دعى Madan مادان إلى ضرورة التمييز بين الأسر الكبيرة ذات الملكية المشتركة أو الثروة غير المخرجة ، والأسر ذات الملكيات المخرجة ، وبالتالي الحياة المنزلية المستقلة . ولو أنه أشار كذلك إلى أن انقسام الثروة أو انفصال الحياة المنزلية لا يبنى المشاركة فى شعائر واحتفالات دينية فى بعض المناسبات كل عام . وبهنا فى كلام مادان أنه قد التفت إلى حقيقة منهجية نلح عليها مراراً ، حيث لم يعط الأهمية لدراسة عدد الأفراد الذين يعيشون فى حياة مشتركة فحسب ، ولكنه خطأ خطوة أبعد عندما انتبه إلى ضرورة الاهتمام بدراسة السلوك الفعلى ، على اعتبار أن هذا السلوك الفعلى هو الكفيل بتحديد طبيعة الأسرة ونمطها ، والدلالة عما إذا كانت أسرة كبيرة ، أو نووية ، أم غير ذلك (٥٧) .

ولكننا لو بالغنا فى الاعتماد على دراسة علاقات التفاعل بين الوحدات الأسرية ، فإننا سوف ننتهى إلى القول بأنه لا يوجد ثمة فارق بين الظروف الأسرية فى البلاد النامية والظروف الأسرية فى البلاد « الغربية » . فقد أشرنا من قبل إلى كثرة الزيارات وعلاقات المساعدة المتبادلة بين الأقارب هناك على نحو يتجاوز ما كنا نعرفه فى الماضى عن مفهوم الأسرة النووية المنعزلة . ولذلك فإن الإضافة المنهجية التى يقدمها مادان تمثل فى نظرنا وسيلة هامة لإحكام الدراسة وتأمين مسارها حيث يصبح من الممكن الاعتماد على أكثر من عامل ومراعاة أكثر من بعد . ولو أن

دراسة علاقات الملكية ليست حاسمة الدلالة دائماً أو قاطعة بحيث يمكن أن نستعين في هذا الصدد ببيانات إحصائية ونستغنى عن معايشة الواقع . فعمايشة هذا الواقع بأبعاده المختلفة وأخذ كل مكوناته في الاعتبار هي العاصم دائماً من كل زلل . فقد نجد - مثلاً - في الهند أو في غيرها من البلاد النامية بعض الإخوة الذين يعيشون في أسر نووية مستقلة تمام الاستقلال ، ولكنهم لا يرغبون في تقسيم الثروة التي ورثوها عن أبيهم ، لأن الوضع القائم أكثر راحة لهم ، وربما أنفع مادياً لهم . كما يمكن من ناحية أخرى يقسم أن الإخوة الثروة فيما بينهم ، وبذلك نعتبرهم أسراً نووية فعلاً ، ولكن تظل بينهم علاقات مادية فعلية وثيقة متعددة الأبعاد تميزهم بطابع الأسرة الكبيرة ، برغم أنهم يعيشون في حياة منزلية مستقلة ، وأنهم قسموا ثروتهم فيما بينهم . وعلاوة على هذا كله سيكون من الطريف أن نلاحظ في المستقبل النتائج التي سترتب على قانون عام ١٩٥٦ ، الذي يصبح بمقتضاه من حق البنات أن يشاركن في إرث الأسرة .

والواقع أن تقييم كل هذه الظواهر يتعرض لصعوبات خطيرة تتمثل في الأحكام المسبقة الموجودة في عقول الباحثين . فنجد من ناحية أن الباحثين الغربيين يميلون إلى المبالغة في تقدير تلك الجوانب في حياة الأسرة الهندية التي تؤيد انتشار نمط الأسرة الكبيرة . كما أنهم يجهدون أنفسهم دائماً في البحث عن السبل التي يمكن من خلالها أن تنبثق الأسرة النووية من الأسرة الكبيرة على الرغم من أن الأسرة النووية يمكن أن تكون قائمة ومنتشرة منذ زمن بعيد^(٥٨) . بينما نجد من ناحية أخرى أن الباحثين المحليين قد يعكسون بعض أنواع التحيز عن غير وعى . إذ يبالغون أحياناً في تقدير أهمية وانتشار « النظام القديم » الذي كان مثلاً أعلى ، أكثر منه واقعاً حياً . ولا شك أن من العقبات الرئيسية التي تقلل من كفاءة تحليلات العلماء الهنود

(٥٨) ومن الأمثلة البارزة على ذلك تايلاند حيث كانت الأسرة النووية مسيطرة سيطرة واضحة منذ هجرة الشعب من جنوب الصين . انظر حول هذا الموضوع :

Embree, John F., thailand. "A loosely structured social system" : American Anthropologist Vol. 52 (1950), p. 235, and Hamburger, Ludwig, „Fragmentierte gesellschaft. Die Struktur der. Thai-Familie" : Kölner zeitschrift für soziologie und sozialpsychologie, Vol. 17 (1965).

للظواهر الأسرية الموجودة في مجتمعهم ، تصورهم الخاطئ المبالغ فيه لدرجة عزلة الأسرة النووية في الغرب . فهي عزلة ليست من الشدة والتطرف بالصورة التي يتصورونها ، ومن ثم يمكن أن يجد الباحث المحلي في أى ارتباط بين الأسر النووية وبعضها تعبيراً عن الانتماء إلى أسرة كبيرة ، وذلك بسبب معالم هذا النمط المتطرف الذي كونه لنفسه عن الأسرة النووية المنعزلة .